جهاز تنظيم
مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

التقرير السنوى للعام المالى

٢٠١٠/٢٠١١

المحتويات

المقدمة

مجلس الإدارة

الهيكل التنظيمى

النشأة – الأهداف - الرؤية

الإختصاصات

الكهرباء فى مصر

التراخيص والتعريفة

دعم المنافسة وتطوير المرافق

الطاقات المتجددة

حماية المستهلك وفض المنازعات

التعاون الدولى والاقليمى

التعاون مع التجمعات الاقليمية لأجهزة تنظيم الطاقة

المشاركة فى الاجتماعات الدولية

المشاركة فى الموتمرات العلمية بأوراق بحثية

المعلومات والوثائق

التدريب

شئون الجهاز

التقرير المالى للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١

المقدمة

تعتبر الطاقة الكهربائية عصب الحضارة الحديثة وأحد طرفى معادلة التقدم والإرتقاء الاقتصادى والاجتماعى، ويعد معدل نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة بالدول دليلاً على التقدم والإرتقاء.
ونظراً لأهمية الطاقة الكهربائية وتأثيرها المباشر كعنصر رئيسى في كافة مجالات الحياة، وإيماناً من الدولة بدور الكهرباء الحيوي والمؤثر في تنمية كل القطاعات ورفع مستوى الخدمة للمواطنين باعتبارها وسيلة حضارية وضرورية، حرصت الدولة على توفير الطاقة الكهربائية لمختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع الإنتاج والمرافق العامة باعتمادية عالية واستمرارية ترتقى إلى المعايير القياسية العالمية للوصول إلى التقدم الاقتصادي والرقي الحضاري الذي يسير المجتمع المصرى على خطاه، ووضعت الدولة فى سبيل ذلك العديد من الخطط المتكاملة والمشروعات قصيرة وطويلة المدى، والتى من شأنها مجابهة النمو المتزايد في الطلب على الطاقة الكهربائية والزيادة المطردة في الأحمال بشكل يضمن توفير الطاقة الكهربائية لمشروعات التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية وكافة الاغراض عبر الشبكة الكهربائية الموحدة بالقدرات اللازمة وبأعلي مستوى من المواصفات الفنية. وذلك إعتماداً على الدراسات والأبحاث العلمية وكذا تحليل معدلات النمو فى الطلب على الطاقة الكهربائية وأيضاً القفزات السريعة فى مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية.

وطبقاً للدور المنوط للجهاز وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإعادة تنظيم جهازتنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، يقوم الجهاز بتنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلا وتوزيعا واستهلاكا وبما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة، وذلك بمراعاة مصالح مستهلكي الطاقة الكهربائية، فضلا عن مصالح منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء. كما يهدف إلى العمل على تهيئة المنافسة المشروعة في أنشطة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء وتلافي أي وضع احتكاري في مرفق الكهرباء، وكذا حماية مصالح المستهلكين وحل المنازعات التى قد تنشأ بين الأطراف المعنية بالنشاط.

كما يحرص الجهاز على الإرتقاء بقطاع الطاقة الكهربائية وخدماتها وفقاً للمعايير الدولية بما يساعد على تحقيق التنافسية في سوق الكهرباء والوصول لأفضل الأسعار وأعلي مستويات الخدمة، إلي جانب تحقيق التعاون الإقليمي من خلال التوافق مع الدول الأخرى وأيضاً ترسيخ مبادئ عدم التمييز والتأكيد علي المنافسة الحرة من خلال قرارات ذات مرجعية يمكن التنبؤ بها. وكذا العمل على حماية المستهلكين من خلال شفافية الأداء وضمان علاقة متوازنة بين موردي ومستهلكي الخدمة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء وذلك بتوفير بنية استثمارية قائمة علي أسس إقتصادية سليمة وأيضاً تحفيز وتشجيع الاستثمار في أنشطة الطاقات الجديدة والمتجددة.

ونحن إذ نفتخر بما تم تحقيقه من إنجازات نسعد بتقديم تقريرنا السنوى للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ الذى نرصد من خلاله أهم ملامح أنشطة وانجازات الجهاز متمنين من الله استمرار النجاح والتوفيق لما فيه صالح الوطن.

مجلس الإدارة :

يُشكل مجلس الإدارة برئاسة الدكتور/ حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة وعضوية عشرة أعضاء، ثلاثة منهم يمثلون مرفق الكهرباء وثلاثة من ذوى الخبرة من غير العاملين فى الجهاز الحكومى او الهيئات أو المؤسسات العامة او شركات قطاع الأعمال وأربعة أعضاء يمثلون المستهلكين، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء وذلك لمدة ثلاثة سنوات.

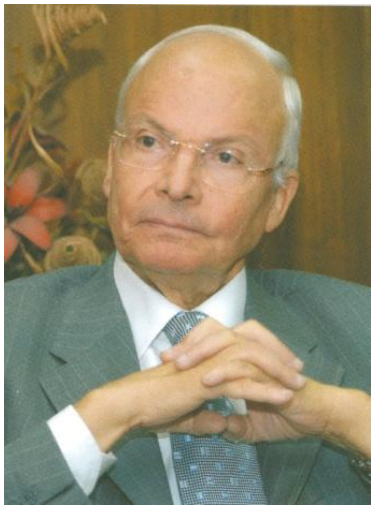

الدكتور مهندس / حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة
ورئيس مجلس إدارة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء يمثلون مرفق الكهرباء	
د/ محمد محمد عوض	**م/ فوزية عبد الله أبو نعمة**
رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصرسابقاً	العضو المتفرغ لشئون شركات الإنتاج والنقل والتوزيع بالشركة القابضة لكهرباء مصر سابقاً
د/ مصطفى على سويدان	
الرئيس الأسبق للشركة القابضة لكهرباء مصر	
أعضاء من ذوى الخبرة	
المستشار/ محمد يسري زين العابدين عبد الله	**د/ فاروق أحمد إسماعيل**
رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء سابقاً	الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة والرئيس الأسبق لجامعة القاهرة
د/عمرو على جمال الدين حسنين	
أستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة	
أعضاء يمثلون مستهلكى الطاقة الطاقة الكهربائية	
د/ سعد زكي محمد نصار	**الأستاذ/ شفيق محمد البغدادى**
الأستاذ بكلية الزراعة ومحافظ الفيوم الأسبق	وكيل اتحاد الصناعات المصرية سابقا
د/هبة احمد عبد السلام نصار	**ا/د عبد القوى احمد مختار خليفة**
الأستاذ بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ونائب رئيس جامعة القاهرة	رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياة الشرب والصرف الصحى

الهيكل التنظيمى

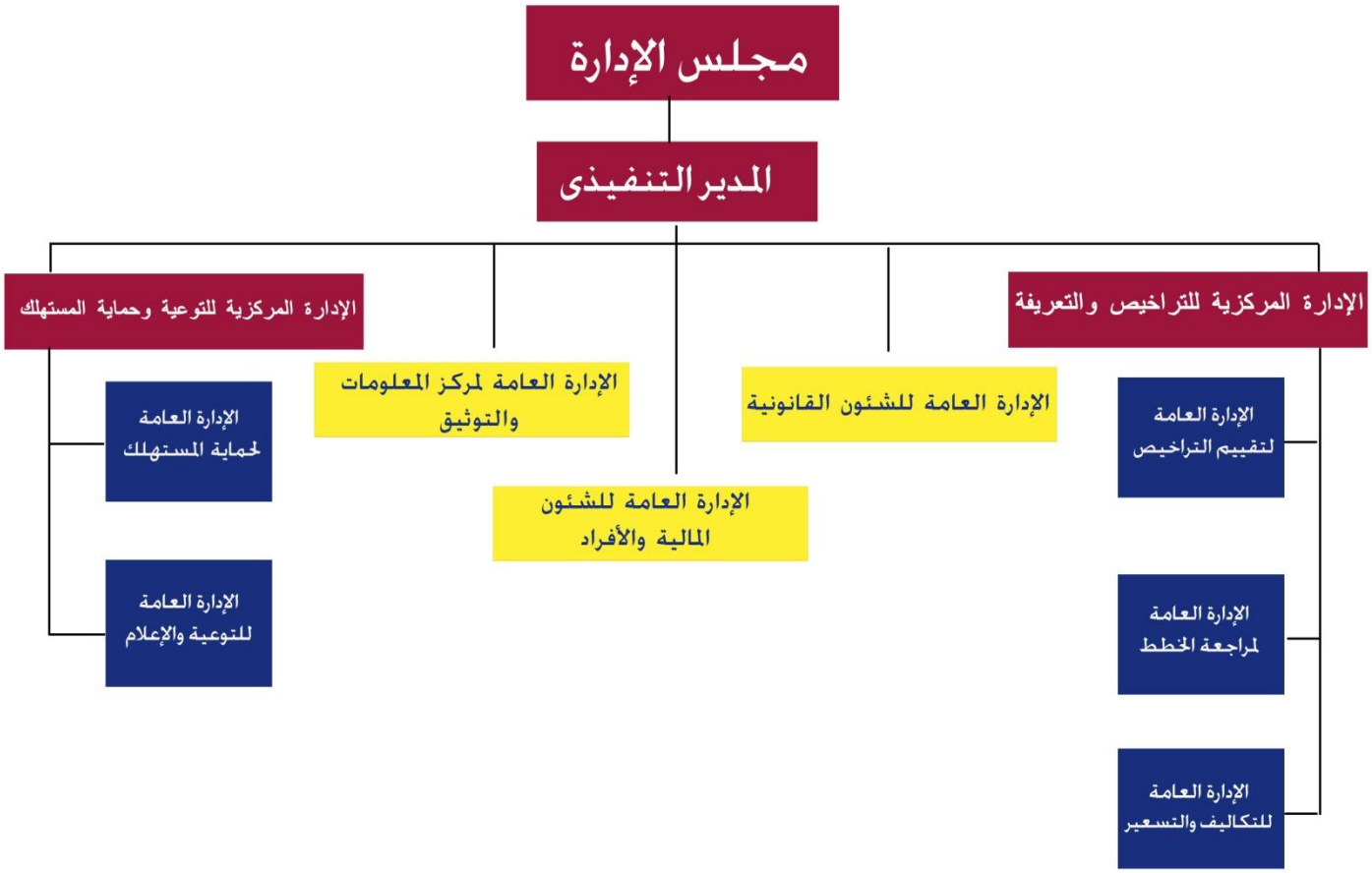

الإدارة العليا للجهاز

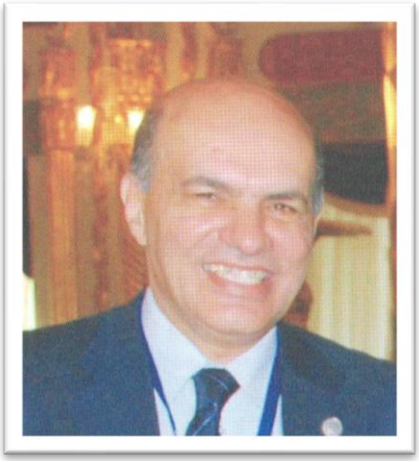

الدكتور مهندس / حافظ السلماوى

المدير التنفيذى لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

المهندس/ حاتم وحيد

رئيس الإدارة المركزية للترخيص والتعريفة

الأستاذ/ صلاح عبده رزق

رئيس الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك

الأستاذ /عمرو الرخاوى

مدير الإدارة العامة للشئون القانونية

الأستاذ/أشرف أحمد البواب

مدير الإدارة العامة للشئون المالية والأفراد

المهندس/ السيد منصور

مدير الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق

(بلغ سن التقاعد خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١)

النشأة:

أنشئ جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بموجب القرارالجمهوري رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقرار رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإعادة تنظيم جهازتنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، وله الشخصية الإعتبارية ومقره مدينة القاهرة، وتم تشكيل أول مجلس إداره فى مارس ٢٠٠١ وتم تعيين أول مدير تنفيذي فى شهر مايو٢٠٠١ وقد بدأ الجهاز العمل فعلياً فى ديسمبر ٢٠٠١.

أهداف الجهاز:

يهدف الجهاز إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلا وتوزيعا واستهلاكا وبما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على البيئة، وذلك بمراعاة مصالح مستهلكي الطاقة الكهربائية، فضلا عن مصالح منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء. كما يهدف إلى العمل على تهيئة المنافسة المشروعة في أنشطة توليد ونقل وتوزيع الكهرباء وتلافي أي وضع احتكاري في مرفق الكهرباء، وكذا حماية مصالح المستهلكين وحل المنازعات التى قد تنشأ بين الأطراف المعنية بالنشاط.

رؤية الجهاز:

الإرتقاء بقطاع الطاقة الكهربائية وخدماته وفقاً للمعايير الدولية بما يساعد على تحقيق التنافسية في سوق الكهرباء والوصول لأفضل الأسعار وأعلي مستويات الخدمة، إلي جانب تحقيق التعاون الإقليمي من خلال توافق القواعد التنظيميه مع الدول الأخرى وأيضاً ترسيخ مبادئ عدم التمييز والتأكيد علي المنافسة الحرة من خلال قرارات ذات مرجعية يمكن التنبؤ بها. وكذا العمل على حماية المستهلكين من خلال شفافية الأداء وضمان علاقة متوازنة بين موردي ومستهلكي الخدمة، وتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء من خلال توفير بنية استثمارية قائمة علي أسس إقتصادية سليمة وكذلك تحفيز وتشجيع الاستثمار في أنشطة الطاقات الجديدة والمتجددة.

الإختصاصات

- التأكد من أن أنشطة توليد ونقل وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية، تتم كلها في إطار الالتزام بالقوانين واللوائح السارية في جمهورية مصر العربية وخاصة تلك المتعلقة بحماية البيئة.
- مراجعة خطط إستهلاك وإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بصفة دورية بما في ذلك الاستثمارات اللازمة لها للتاكد من توافرها للاستخدامات المختلفة، وذلك بما يتفق مع سياسة الدولة في هذا المجال.
- وضع الضوابط التي تكفل المنافسة المشروعة في أنشطة إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ضماناً لمصالح المستهلكين.
- التحقق من أن تكلفة إنتاج ونقل وتبادل وتوزيع الطاقة الكهربائية تضمن مصالح جميع الأطراف المعنية بالنشاط.
- التأكد من تحقيق عائد عادل لمرفق الكهرباء ضماناً لاستمرار نشاطه وسلامة وضعه المالي.
- مراجعة قواعد عمل المركز القومي للتحكم في الشبكة الكهربائية الموحدة بهدف التحقق من تطبيق المعايير المثلي للتشغيل ومستويات الأداء الفني بالتنسيق مع الشركة القابضة لكهرباء مصر، وذلك في نطاق مصالح جميع أطراف مرفق الكهرباء.
- متابعة توافر الكفاءة الفنية والمالية والإقتصادية لمرفق الكهرباء.
- ضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والإدارية التى يقدمها مرفق الكهرباء.
- نشر المعلومات والتقارير والتوصيات التى تساعد مرفق الكهرباء والمستهلكين على معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعريفهم طبيعة الدور الذى يقوم به الجهاز وذلك فى إطار من الشفافية الكاملة.
- بحث شكاوى المشتركين بما يكفل حماية مصالحهم وحل المنازعات التى قد تنشأ بين مختلف الأطراف المعنية بالنشاط.
- منح تراخيص إنشاء وادارة وتشغيل وصيانة مشروعات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها.

الكهرباء في مصر

يرجع تاريخ دخول مصرعصرالكهرباء إلى عام ١٨٩٣ذلك عن طريق استخدام مولدات خاصة، وكان استخدام الكهرباء فى ذلك الوقت مقصوراً على الأغنياء فقط، ثم بدأ التوسع فى استخدام الكهرباء نسبياً فى بعض المدن مثل القاهرة والإسكندرية ذلك لأغراض الإنارة.

وكانت الطفرة الأولى فى تاريخ الكهرباء فى مصر عندما تم انشاء أول محطة توليد طاقة مركزية فى شبرا الخيمة عام ١٩٣٢، ومع بداية عام ١٩٤٨ أنشأت مصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الأشغال العامة بعض مولدات الطاقة الكهربائية فى شمال الدلتا وجنوب الصعيد.

واستمرت ملكية وإدارة شركات الكهرباء للقطاع الخاص حتى تم تأميم هذه الشركات عام ١٩٦٢ وتم إدارتها ونقل ملكيتها للدولة وكان هذا مواكباً لإنشاء السد العالي، وفى عام ١٩٦٤ تم إنشاء وزارة القوى الكهربائية، ثم تم إنشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء والتى تختص بإنتاج ونقل وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية .

هيئة كهرباء مصر

بحلول عام ١٩٧٦ تم تحويل المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنشئة عام ١٩٦٤ إلى هيئة كهرباء مصر وذلك بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، وقد أورد هذا القانون للهيئة عدة اختصاصات من أهمها تنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها فى أنحاء الجمهورية، وإجراء الدراسات والبحوث فى كل ما يتعلق بنشاط الهيئة هذا إلى جانب إدارة محطات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية فى أنحاء الجمهورية.

ومع تطور قطاع الكهرباء صدرت تعديلات عديدة على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ وذلك بهدف تحسين آداء القطاع حتى تم إصدار القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ ليشكل قفزة جديدة فى مجال تطور مرفق الكهرباء، حيث تم إعادة هيكلة قطاع الكهرباء بنقل تبعية شركات توزيع الكهرباء داخل الجمهورية إلى هيئة كهرباء مصر، كما نص التعديل على خضوع تلك الشركات للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بإصدار قانون شركات المساهمة، والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والخاص برأس المال، كما أعطى هذا القانون للهيئة حق تأسيس شركات مساهمة بمفردها او بالإشتراك مع الأشخاص الإعتبارية العامة او الخاصة او الأفراد.

هيئة كهرباء الريف

وبهدف توصيل الكهرباء إلى كل ربوع مصر وفقا لسياسة ثابتة صدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة لكهربة الريف ، ثم صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء الريف، والتى اختصت بدراسة وتخطيط وتنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بتطوير هيئة كهرباء الريف وبحلول عام ٢٠٠٧ تم توصيل الكهرباء الى ما يقرب من ٩٩% من ريف مصر وبذلك انتهى الغرض الذى من اجله أنشئت الهيئة، وتم إلغاء الهيئة بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٧، ونقل الالتزامات والاصول الخاصة بالهيئة إلى شركات نقل وتوزيع الكهرباء بحسب النطاق الجغرافي على مراحل زمنية على ان يتم الانتهاء من النقل خلال خمس سنوات من تاريخ صدور القانون

هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة

بحلول عام ١٩٨٦ صدر القانون رقم ١٠٢ والخاص بإنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لتمثل نقطة الارتكاز الوطنية للجهود المبذولة فى نشر استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة، لتوليد الكهرباء على المستوى التجاري، وتوطين تقنيات الطاقة المتجددة، والعمل على زيادة القدرات المحلية لإنتاج واستخدام معداتها، بما يسهم فى توفير استهلاك الوقود الأحفورى والذى يمكن تصديره للخارج باعتباره أحد مصادر الدخل القومي، أو استخدامه محلياً في صناعة البتروكيماويات، لتعظيم العائد من تصدير منتجاتها.

وتختص الهيئة بحصر وتقييم مصادر الطاقة المتجددة والتخطيط لتنميتها ولاستخدامها فى إطار السياسة العامة للدولة فى مجال الطاقة وإجراء الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية والبيئية اللازمة لتنمية استخدامات مصاد رالطاقة الجديدة والمتجددة سواء بنفسها أو بالتعاون مع الجهات العلمية فى الداخل والخارج، وتحديد المجالات التى يتعين فيها استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بدلاً من المصادر التقليدية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة، وللهيئة دون غيرها إقرار بدائل النظم الهندسية لهذه الاستخدامات بما يكفل تحقيق الضمان الفنية لها وإصدار التراخيص اللازمة لهذا الشأن، وكذلك تقوم الهيئة بتنفيذ مشروعات إنتاج واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة سواء بنفسها أو بالاشتراك مع غيرها أو التعهد بتنفيذها كلها أو بعضها إلى الغير سواء لحسابها أو حساب الغير، كما تقدم الهيئة الاستشارات الفنية بكافة أنواعها لمختلف مشروعات الطاقة المتجددة. كما تقترح المواصفات القياسية المصرية لمعدات ونظم الطاقة المتجددة وإجراء الاختبارات لتقييم أداء المعدات تحت الظروف المصرية وإصدار شهادات الصلاحية . هذا فضلاً عن قيامها بوضع وتنفيذ برامج التدريب والترويج اللازمة لنشر استخدامات الطاقة المتجددة.

جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

وبصدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ تم تحويل هيئة كهرباء مصر إلى شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة القابضة لكهرباء مصر وتم فصل الأنشطة إلى إنتاج وتوزيع ونقل، ومن هنا أصبح لزاماً على الدولة ان تقوم بتفعيل القرار الجمهوري رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٩٧ والخاص بإنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

وبحلول عام٢٠٠٠ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠٠٠ والخاص بإعادة إنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك والذى يهدف إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بنشاط الطاقة الكهربائية إنتاجا ونقلاً وتوزيعاً، وبآلية تضمن توافرها واستمرارها فى الوفاء بمتطلبات أوجه الاستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع مراعاة حماية مصالح مستهلكى الطاقة و كذلك منتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، كما يهدف الجهاز إلى تهيئة المنافسة المشروعة فى مجال نقل وتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، هذا إلى جانب تلافى أي أوضاع احتكارية داخل مرفق الكهرباء.

تطور استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء

صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، واختصها القانون بالأعمال التالية

استخدام محطات القوى النووية فى توليد الكهرباء وازالة ملوحة المياة فى اطار الخطاة العامة للدولة وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لمشروعات إنشاء محطات القوى النووية.

تنفيذ مشروعات إنشاء محطات القوى النووية والمشروعات المرتبطة بها او المترتبة عليها والإشراف على إدارتها بإتباع أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية والوقائية.

القيام بأعمال الخبرة وتنفيذ المشروعات التى تدخل فى اختصاص الهيئة فى الداخل والخارج وبما يتفق مع إمكانيات الهيئة والخبرات التى تتوافر لديها أو بواسطتها.

وتباشر الهيئة اختصاصاتها بالتعاون مع هيئات قطاع الكهرباء وهيئة الطاقة الذرية، ومن المعروف أن احداث تسرب الإشعاعات من مفاعل تشرنوبل بالإتحاد السوفيتى سنة ١٩٨٦ أدت إلى توقف مشروع البرنامج النووى ،حتى اصدر السيد رئيس الجمهورية قرار بإعادة إحياء البرنامج النووى المصرى والخاص بإنشاء عدد من المحطات النووية وذلك لمواجهة احتياجات مصر المتزايدة من الطاقة الكهربائية مع تخفيض الضغط على موارد البترول والغاز، هذا بالإضافة لخفض غازات الإحتباس المنبعث من محطات إنتاج الكهرباء.

نشاط الجهاز عن العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١

الإدارة المركزية للتراخيص والتعريفة

تختص الإدارة المركزية للتراخيص والتعريفة بمنح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة مشروعات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها وفقاً للشروط والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وقد أسفر نشاط الجهاز عما يلي:

١. مجال التراخيص:

- **ترخيص الإنتاج** : الغرض من الترخيص هو التصريح للمرخص له بمزاولة نشاط إنتاج الطاقة الكهربائية داخل جمهورية مصر العربية وبيعها الى مرخص له اخر او الى مستهلكين ويصدر الجهاز ترخيصا واحدا لمزاولة النشاط ولو تعددت مواقع الانتاج المصرح بمزاولة النشاط بها، ويلتزم المرخص له بالمساواة بين المنتفعين في توفير الطاقة الكهربائية لكافة طالبيها طبقا للمواصفات الفنية وشروط العقود المبرمة مع مرخص له أخر أو المستهلك والتي يوافق عليها الجهاز.

- **ترخيص النقل**: الغرض من الترخيص هو التصريح للمرخص له بمزاولة نشاط شراء/ نقل/بيع الطاقة الكهربائية على شبكته داخل جمهورية مصر العربية أو من /إلى خارجها عن طريق الربط مع شبكات الدول المجاورة ويلتزم المرخص له بالمساواة بين المنتفعين في إتاحة الاستفادة منها طبقا للمواصفات الفنية وشروط العقود المبرمة مع مرخص له أخر أو مستهلك والتي يوافق عليها الجهاز

- **ترخيص التوزيع**: الغرض من الترخيص هو التصريح للمرخص له بمزاولة نشاط شراء / توزيع / بيع الطاقة الكهربية داخل جمهورية مصر العربية في المنطقة أو المناطق الجغرافية المحددة باشتراطات ترخيص توزيع الطاقة الكهربية . ويصدر الجهاز ترخيصا واحدا لمزاولة النشاط ولو تعددت المناطق الجغرافية المصرح بمزاولة النشاط بها، ويلتزم المرخص له بالمساواة بين المنتفعين في توفير الطاقة الكهربية لكافة طالبيها طبق للمواصفات الفنية وشروط العقود المبرمة مع مرخص له اخر أو مستهلك والتي يوافق عليها الجهاز

في بعض الحالات الخاصة يصدر ترخيص مؤقت وهو وثيقة رسمية يصدرها الجهاز في حالات الضرورة التي يقدرها لشخص اعتباري لمزاولة نشاط إنتاج أو توزيع الطاقة الكهربية في جمهورية مصر العربية وذلك لمدة مؤقتة لحين إصدار الترخيص.

أ. تجديد إصدار وسريان تراخيص قائمة:

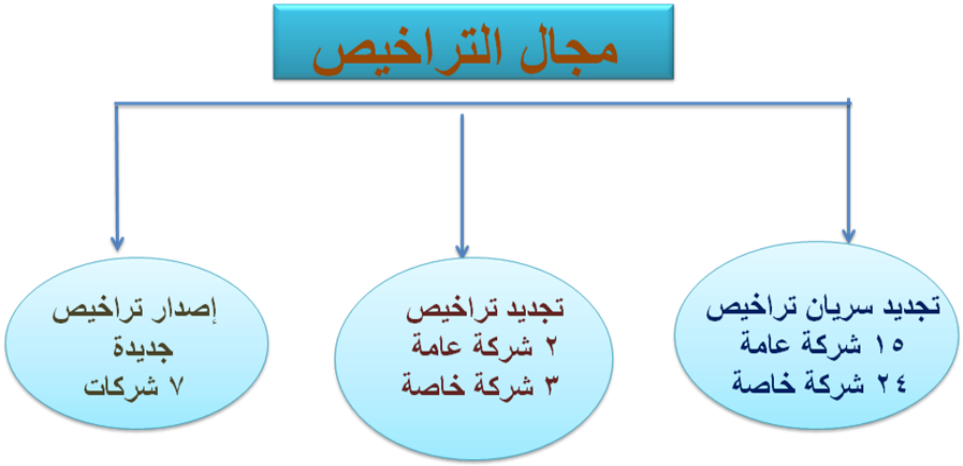

١. تم تجديد سريان تراخيص إنتاج، ونقل، وتوزيع الكهرباء للشركات التابعة للشركة القابضة بالإضافة إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة وعددها ١٥ جهة.

- شركات القاهرة وغرب الدلتا ووسط الدلتا وشرق الدلتا والوجه القبلي والمحطات المائية لإنتاج الكهرباء
- شركات جنوب الدلتا وشمال الدلتا والقناة والبحيرة والاسكندرية ومصر الوسطى ومصر العليا لتوزيع الكهرباء.
- الشركة المصرية لنقل الكهرباء

٢. تم تجديد ترخيص توزيع طاقة كهربية لشركتين تابعتين للشركة القابضة لمدة خمس سنوات.

- شركتي جنوب وشمال القاهرة لتوزيع الكهرباء

٣. تم تجديد ترخيص إنتاج وتوزيع طاقة كهربية لعدد ٣ شركات قطاع خاص لمدة خمس سنوات.

- شركاتأم الجريفات للسياحة وميراج سيتي للفنادق والتنمية السياحية والسنديان للصناعات الورقية.

٤. تم تجديد سريان ترخيص إنتاج طاقة كهربية لعدد ١١ شركة قطاع خاص.

- شرق بورسعيد للطاقة وخليج السويس للطاقة وسيدي كرير للطاقة وجلوبال للطاقة وإيماك للمرافق والخدمات والجونة إلكتريك وجنرجيت للطاقة المتجددة والاسكندرية لأسود الكربون وكونسوقرة والوطنية لتكنولوجيا الكهرباء (كهربا) وباور هاوس.

٥. تم تجديد سريان ترخيص توزيع طاقة كهربية لعدد ١٣ شركة قطاع خاص.

- شركات سيتي سيرفيس والاسكندرية لأسود الكربون ودلتا للإنشاء والتعمير ومديني للطاقة الكهروميكانيكية وجنرجيت للطاقة المتجددة والجونة إلكتريك وإيماك للمرافق والخدمات وجلوبال للطاقة والمصرية الصينية للاستثمار والمجموعة المصرية (إيجي) والوطنية لتكنولوجيا الكهرباء (كهربا) وباور هاوس وكونسوقرة.

٦. تم مد الترخيص المؤقت لإنتاج الطاقة الكهربائية لشركة بنشمارك باور لمدة عام آخر.

إصدار تراخيص جديدة :

١. تم إصدار ترخيص إنتاج طاقة كهربائية لشركة ميدور للكهرباء (ميداليك)

٢. تم إصدار ترخيص إنتاج طاقة كهربائية للهيئة العربية للتصنيع من محطة للخلايا الشمسية.

٣. تم إصدار ترخيص توزيع طاقة كهربائية لعدد ٤ شركات وهي شركة الجيزة الجديدة، وشركة تي سي آي سانمار وشركة المهندسين المصريين وشركة ديار الربوة.

٤. تم إصدار ترخيص مؤقت لتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية لشركة سقارة للاستثمارات السياحية.

وبالتالي بلغ إجمالى عدد تراخيص الإنتاج والنقل والتوزيع الصادرة من الجهاز ٥٢ ترخيصاً بزيادة ٧ تراخيص جديدة عن العام المالي السابق.

إجمالي عدد التراخيص الصادرة ٥٢ ترخيص بزيادة عدد ٧ تراخيص عن العام الماضي

نشاط إنتاج الكهرباء حسب ملكيه الشركات والتكنولوجيا المستخدمة

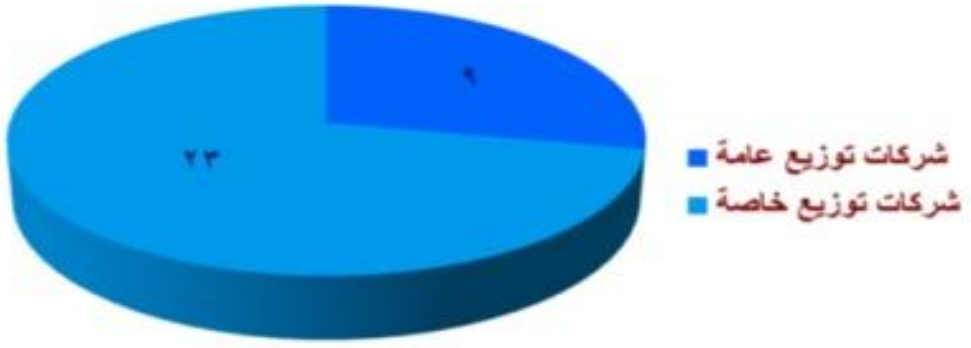

تراخيص توزيع الكهرباء طبقاً لملكيه الشركات

ب. مجال حساب تكلفة الخدمة:.

١. تم إصدار التقرير الثالث عن تكلفة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء لجميع الشركات العاملة فى مجال الكهرباء ويشمل ذلك ايضا التكلفة الموزعة على أغراض الاستخدامات المختلفة.أخذاً في الإعتبار نتائج الحسابات الختامية لشركات الإنتاج والنقل والتوزيع وكذلك شركات الـ BOOT وهيئة تنمية الطاقة الجديدة والمتجددة.

2 - تم تحديث دراسة حساب مقابل استخدام شبكة النقل أخذاً في الإعتبار نتائج الحسابات الختامية لشركة النقل عن الأعوام المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و٢٠١٠/٢٠٠٩ وكذلك المتوقع للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.

٣- تم إعداد دراسة بمقترح لتعميق الهيكلة داخل قطاع الكهرباء وذلك بفصل أنشطة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء عن نشاط بيع الكهرباء ويقوم الجهاز حالياً بإعداد دراسة تفصيلية بالتعاون مع الجهات المعنية.

٤- مجال تقييم أداء المرخص لهم:

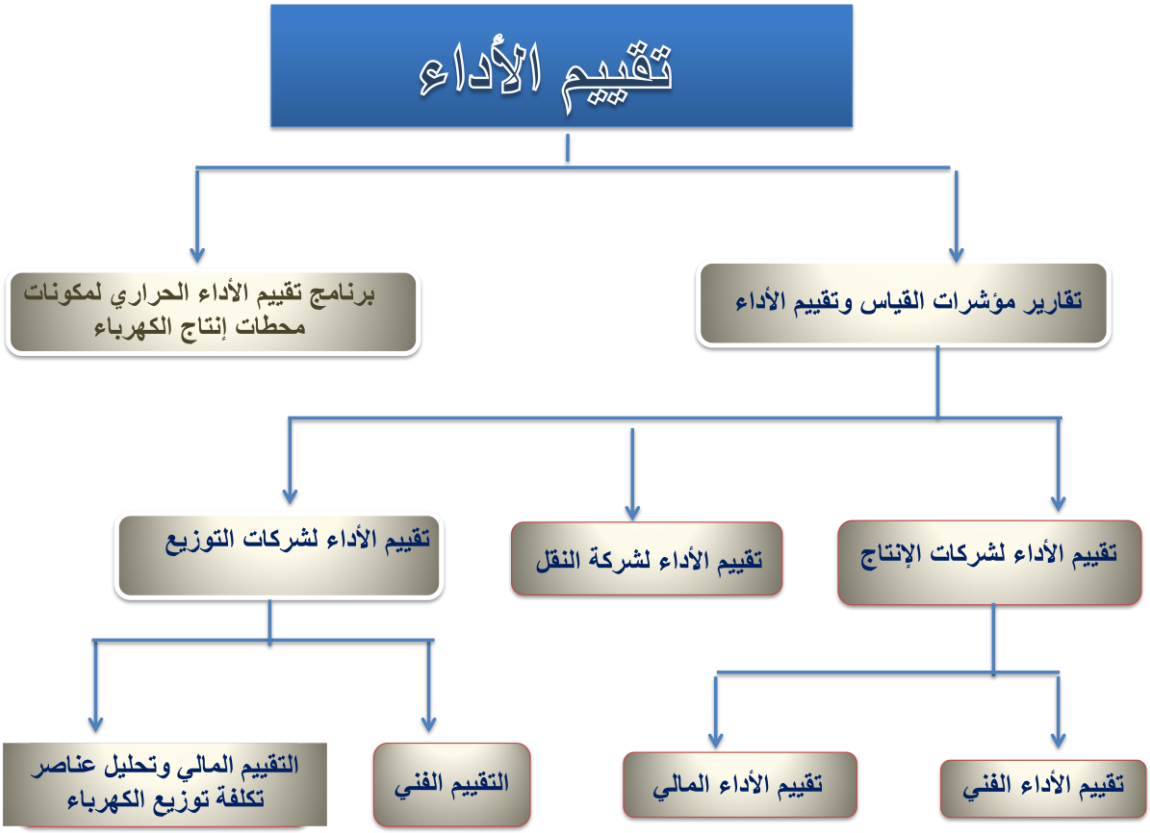

بناء على منظومة تقييم الأداء الفني والمالي والتجاري للمرخص لهم والتي أعدها الجهاز تم الانتهاء مما يلي:

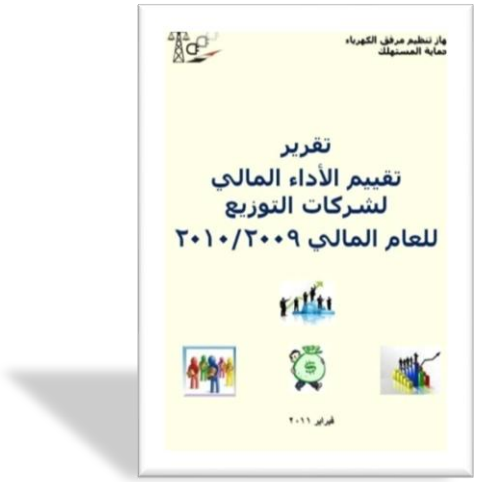

تم تحديث التقرير الخاص بقيم ومؤشرات الأداء الفنية والمالية لشركات إنتاج الكهرباء للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠. وقد تم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي تلك الشركات بمقر الجهاز لاستعراض التقرير المشار إليه وأهم ملاحظات الجهاز على أداء الشركات وتلقي أي استفسارات أو تعليقات علي التقرير.

١. وقد شمل هذا التقرير على ما يلى:
   - تقييم الاداء الفنى للشركات.
   - تقييم الاداء المالي للشركات.
   - توصيات.
   - متابعة ما تم بشان توصيات تقارير السنوات السابقة.

٢. قامت مجموعة العمل المشتركة بين الجهاز وشركات إنتاج الكهرباء بتطوير برنامج تقييم الاداء الفني لشركات الإنتاج بما يسمح بإدخال البيانات مباشرةً بمعرفة كل شركة بصورة ربع سنوية مما يساعد في

تقليل الفترة الزمنية اللازمة لإعداد التقارير. وكذلك تم إضافة مؤشرات جديدة مثل المؤشر البيئي ومؤشر الارتباط بين عمر الوحدة ومدة الخروج الإضراري.

٣. يقوم الجهاز حالياً بتطوير برنامج لتقييم الكفاءة الحرارية لمكونات محطات الكهرباء البخارية ويشمل البرنامج تقييم كفاءة الغلايات ومكوناتها الداخلية (المبخر – محمص البخار- مسخن المياه – مسخن الهواء – كفاءة الحوارق) وكفاءة التربينات بمراحلها المختلفة وكفاءة المكثف والطلمبات والمسخنات وكذلك الكفاءة الكلية للمحطة وسيتم إدخال البيانات القياسية للمحطات عند مستويات الحمل المختلفة ومقارناتها بمؤشرات التشغيل لتلك المحطات. ذلك لتقييم أداء المحطات ومكوناتها ووضع المقترحات الخاصة بتطوير الأداء ورفع الكفاءة.

سيتم تطوير برنامج مماثل لمحطات الإنتاج المركبة والمحطات الغازية.

4 -تم تحديث التقارير الخاصة بقيم ومؤشرات الأداء الفنية والمالية لشركات توزيع الكهرباء للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد تم عقد عدة اجتماعات مع ممثلي تلك الشركات بمقر الجهاز لاستعراض التقارير المشار إليها وأهم ملاحظات الجهاز على أداء الشركات وتلقي أي استفسارات أو تعليقات على التقارير. وقد شملت هذه التقارير ما يلى:

- **الجزء الأول:**
  - ✓ تقييم الاداء الفنى للشركات.
  - ✓ دراسة اثر المكثفات المركبة على شبكات التوزيع على اداء الشبكات.
- **الجزء الثاني:**
  - ✓ تقييم الاداء المالي.
  - ✓ عناصر تكلفة توزيع الكهرباء بشركات التوزيع.
  - ✓ توصيات.

٤. يوجد لدى الجهاز حالياً قاعدة بيانات للشركات المرخص لها من خلال برنامج تقييم الأداء لثمانية أعوام سابقة ويمكن للجهاز من خلالها مراقبة ومتابعة تطور الأداء خلال هذه الفترة وتوقع التطور مستقبلاً.

٥- مجال دعم المنافسة وتطوير المرفق:

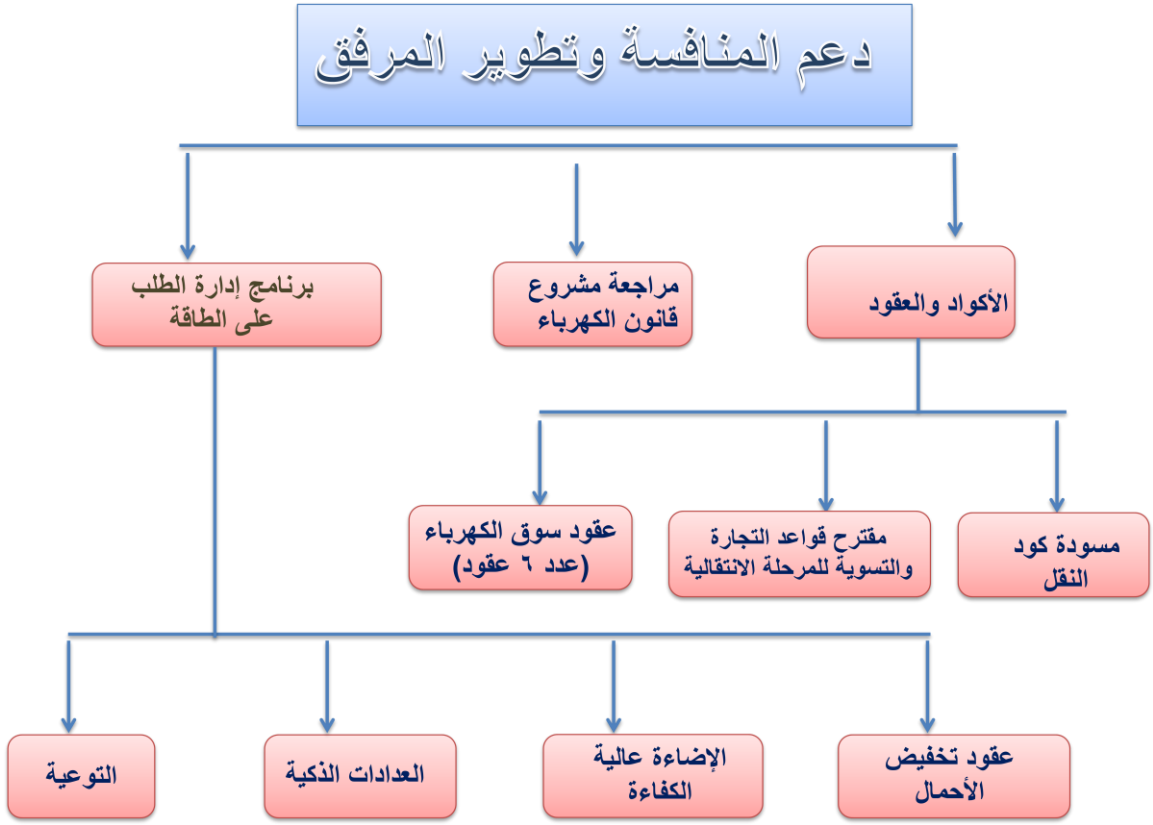

أ. الأكواد والعقود

- تم الانتهاء من قواعد شبكة النقل خلال العام المالي السابق وتم ترجمة القواعد خلال هذا العام إلى اللغة الانجليزية تمهيداً لعرضها على الاستشاري الدولي المتوقع حضوره من خلال اتفاقية الدعم المؤسسي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- تم الانتهاء من وضع مسودة لقواعد التجارة والتسوية خلال المرحلة الانتقالية من بدء السوق التنافسية للكهرباء وسيتم عرضها على الاستشاري الدولي المتوقع حضوره من خلال اتفاقية الدعم المؤسسي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- تم الاستعانة باستشاري دولي (E-Bridge) والذي تم تمويله من خلال اللجنة المصرية الألمانية للطاقات المتجددة وترشيد الطاقة وقد تم الانتهاء من وضع مقترح العقود التالية:-

١. عقد ارتباط محطة إنتاج الكهرباء مع شبكة النقل وكذا توفير الخدمات المساعدة.
٢. عقد ارتباط شبكة النقل مع شبكات التوزيع
٣. عقد ارتباط مستهلك نهائي مع شبكة النقل
٤. عقد توفير طاقة الموازنة
٥. عقد حق طرف ثالث في استخدام شبكة النقل
٦. عقد توفير القدرة الاحتياطية والتكميلية للمشتركين

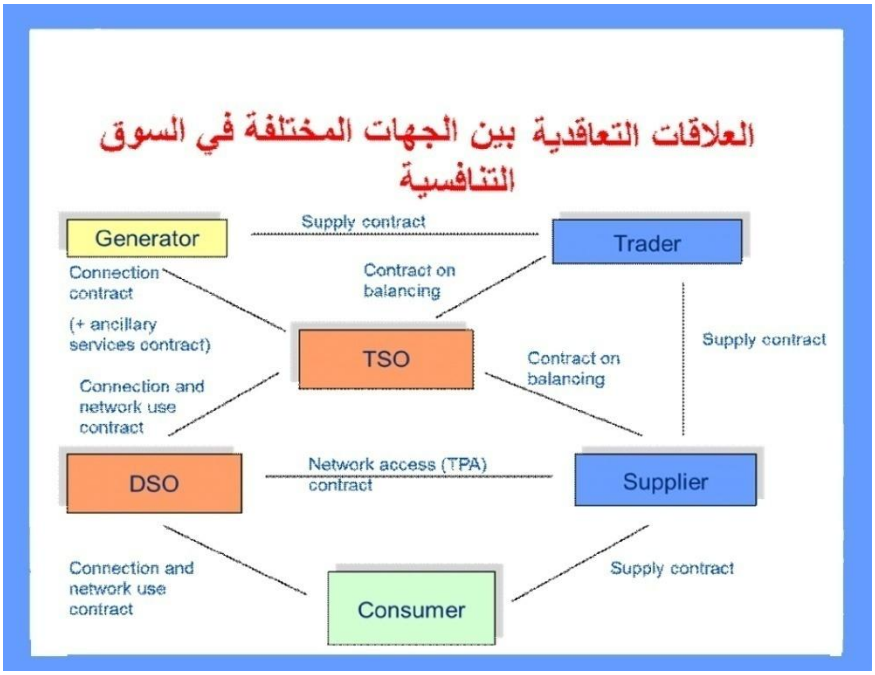

ب. مشروع قانون الكهرباء الجديد:

في ضوء الاتجاهات الحديثة لضبط وتنظيم المرافق والخدمات الأساسية بصفة عامة، والكهرباء بصفة خاصة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، وفى إطار الحاجة إلى استمرار الارتقاء بمستوى هذه الخدمة وتطويرها لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية بما يضمن الوفاء باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ونظراً لأهمية الحفاظ على مصالح المستهلكين ومقدمي الخدمة بما يضمن إيجاد علاقة متوازنة بينهما، قام جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بإعداد مقترح لمشروع قانون الكهرباء الجديد، وذلك بعد دراسة وتفنيد العديد من قوانين الكهرباء بالدول العربية والأوربية، فضلاً عن الاستعانة بالخبرات الدولية المتخصصة لمناقشة مواد القانون، وذلك للوصول لأفضل صيغة تشريعية له، وتم عرض مقترح القانون على مجلس الدولة والذي قام بدوره بتعديل بعض من صياغات مواد القانون بالاتفاق مع الجهاز.

وبعد عدة اجتماعات بين قسم التشريع بمجلس الدولة والجهاز تم وضع القانون في صيغته النهائية وكذلك تم نشر خلفية عن القانون في عدد كبير من وسائل الإعلام المختلفة لإبداء الراى وتقديم اقتراحات من شأنها إثراء مواد القانون، وقد احتوى مشروع القانون على ثمان أبواب تمثل خمسة وثمانون مادة.

يحتوى الباب الأول على مادة للتعريف بالمصطلحات التي استخدمت في مضمونه، ويتناول الباب الثاني إعادة تنظيم جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك وتطوير أهدافه واختصاصاته كما يوضح أيضاً موارد الجهاز ومصادر تمويله وتشكيل واختصاصات مجلس إدارته. ويحدد الباب الثالث أنشطة الكهرباء وكذلك اختصاصات المرخص له بإنتاج الكهرباء، وتنظيم نشاط نقل الكهرباء وتشغيل شبكة نقل الكهرباء.

أما الباب الرابع فيتضمن آليات لتشجيع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، بينما يتضمن كل من الباب الخامس والسادس والسابع تشريعات تتعلق بمنشآت الكهرباء وسوق الكهرباء والبيع بالجملة وأيضاً العقوبات التي حددها القانون في حالة مخالفة أحكامه، بينما يتيح الباب الثامن من مقترح القانون الجديد لبعض العاملين بالجهاز صفة الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه، وذلك بناءاً على قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص.

ج. برنامج إدارة الطلب على الطاقة:

- تم اقتراح برنامج لإدارة الطلب على الطاقة يتكون من ستة محاور بيانها كالتالي:-

١. عقود تخفيض الأحمال ومناقصات إدارة الطلب على الطاقة. وتشمل هذه العقود على أربعة انواع هي: عقد ترحيل الأحمال، عقد استخدام الوحدات الاحتياطية لدى المستهلكين، عقد تنسيق أعمال الصيانة الدورية وعقد تنسيق أعمال الصيانة السنوية. كذلك تم وضع مقترح خاص بالتأهيل لمناقصات إدارة الطلب على الطاقة وإجراءات التعاقد.

- بناء على هذه الدراسات قامت شركات الكهرباء بالتعاقد مع الشركة القابضة للمياه والصرف الصحي لاستخدام وحدات التوليد الاحتياطية أثناء فترة الذروة هذا وقد بلغت القدرة المتعاقد عليها ١٥٠ ميجاوات.

- قامت الشركة المصرية لنقل الكهرباء بتنسيق أعمال الصيانة السنوية لكبار المستهلكين المتعاقدين مع الشركة لمواجهة الأحمال خلال فترة الذروة.

- حتى الآن لم تبرم عقود خفض الأحمال طبقاً للنماذج التي أصدرها الجهاز ولكن تمت الإجراءات السابقة من خلال تفاهمات ما بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء وكبار المستهلكين على أن يتم مستقبلاً تنفيذ ذلك من خلال إجراءات تعاقدية.

٢. الإضاءة عالية الكفاءة في القطاع المنزلي حيث تم اقتراح برنامج لتوزيع ١٦ مليون لمبة عالية الكفاءة سنوياً وقد تضمن هذا المقترح تقييم للبرامج التي تم تنفيذها من خلال شركات التوزيع خلال العام السابق (برنامج توزيع ٦ مليون لمبة على المستهلكين بنصف التكلفة والبرنامج المكمل الذي شمل ٣ مليون لمبة) وبناء على هذا التقييم تم اقتراح إجراءات للتطوير تأخذ في الاعتبار القطاعات المستهدفة من المستهلكين وآلية التوزيع وإجراءات التقييم للوفر والتخلص الآمن من اللمبات واستبدالها، كما تضمن التقرير استخدام نوعيات مختلفة التصميم من تلك اللمبات. كذلك شمل البرنامج المقترح دراسة جدوى اقتصادية للبرنامج بما يسمح باستخدام آليات تسعير مختلفة ومنح حوافز تشجيعية للقائمين على هذه البرامج وكذلك توفير حوافز للمستهلكين للتخلص من اللمبات المتوهجة.

٣. مقترح استخدام العدادات الذكية كوسيلة لإدارة الطلب على الطاقة حيث تم تحديد عدد ٤١٦ ألف مشترك يمثلون الشريحة الخامسة والسادسة لمشتركي المنازل وتم عمل دراسة جدوى اقتصادية مبدئية لاستخدام تلك العدادات لدى المستهلكين المستهدفين حيث تضمنت الدراسة تكلفة العدادات وتركيبها والبرامج اللازمة لتشغيلها والعائد المتوقع تحقيقه نتيجة لتخفيض الأحمال.

– قامت الشركة القابضة لكهرباء مصر بالتعاقد مع استشاري الدولي لإجراء دراسة متكاملة عن الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية لاستخدام العدادات الذكية وكذلك وضع مقترح لآلية التمويل وبرنامج للتطبيق يأخذ في الاعتبار المحددات السابقة.

٤. مقترح استخدام الرسائل القصيرة والاتصالات التليفونية ووسائل الإعلام الأخرى للاخطار بتجاوز الأحمال للسعة القصوى للشبكة بما يتيح للمستهلكين الخفض التطوعي للأحمال لتفادي إجراءات فصل الأحمال

٥. مقترح برامج التوعية بترشيد الطاقة وإدارة الطلب عليها. ويشمل عقد الندوات مع الجهات ذات الصلة والتواصل مع المستهلكين من خلال وسائل الإعلام والتعاون مع ممثلي المجتمع المدني.

– من خلال التعاون مع تجمع مستهلكي الطاقة واللجنة المصرية الألمانية للطاقات المتجددة وترشيد الطاقة تم إنتاج عدد ٤ إعلانات تليفزيونيةوجاري وضع خطة لإذاعة تلك الاعلانات.

– تم عقد مجموعة من الندوات الخاصة بترشيد الطاقة بساقية الصاوي وبعض الفنادق.

د. برنامج تطوير منظومة التشغيل بشركات التوزيع

بالتعاون مع شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء والمركز القومي للتحكم قام الجهاز بتنفيذ برنامج يشمل تصميم وتنفيذ برنامج على الحاسب الآلي لرفع مستوى إدارة وتشغيل شبكات التوزيع وإصدار تقارير المتابعة وتقييم الأداء آلياً بما يتيح للجهاز مراقبة وتقييم أداء الشركات. وقد استلزم ذلك تجهيز عدد ٥٠ مركز تشغيل على مستوى الجمهورية بالحواسب الآلية. كذلك تجهيز عدد ٩ مراكز إشرافية بمقر الشركات وعدد ٦ مراكز متابعة بمقر مراكز التحكم الأقليمية ووحدة إدارة مركزية بمركز التحكم القومي بالإضافة إلى وحدة متابعة بالجهاز. وتم ربط جميع هذه الوحدات من خلال شبكة اتصالات مغلقة لضمان سرعة وتأمين الاتصالات وذلك من بنظام الـ GRPS.

يشمل البرنامج :

١. قواعد بيانات للموزعات والمغذيات ومحولات الشبكة

٢. تصنيف للأحمال طبقاً لأهميتها.

٣. التسجيل اليومي للأحمال على كل مغذي وكذلك إجراءات الصيانة الدورية والطارئة وأعمال تخفيض الأحمال.

٤. إعداد تقرير التشغيل اليومي والدوري لشبكة التوزيع وحساب مؤشرات جودة التغذية.

٥. إدارة عمليات تخفيض الأحمال وتسجيلها وإعداد التقارير الخاصة بها.

– هذا وقد تم إجراء عدد من الدورات التدريبية للعاملين بقطاعات التشغيل لشركات التوزيع على البرنامج. كذلك تم إجراء زيارات ميدانية لمراكز التشغيل المختلفة بالشركات لمتابعة أعمال تثبيت البرنامج وإجراء تدريب عملي عليه. هذا وقد تم تثبيت البرنامج والانتهاء من تدريب العاملين بعدد ٧ شركات توزيع ومتبقي كل من شركتي شمال وجنوب الدلتا للتوزيع.

– تم إجراء عدد ٤ تجارب تشغيل على مستوى شركة جنوب القاهرة لعمليات تخفيض الأحمال باستخدام البرنامج كذلك تم إجراء تجربة على مستوى كل من شركتي شمال وجنوب القاهرة لعمليات تخفيض الأحمال.

– تم إجراء استقصاء لشركات التوزيع للتعرف على مشاكل تطبيق البرنامج ومتطلبات تطويره وجاري تنفيذ نتائج هذا الاستقصاء.

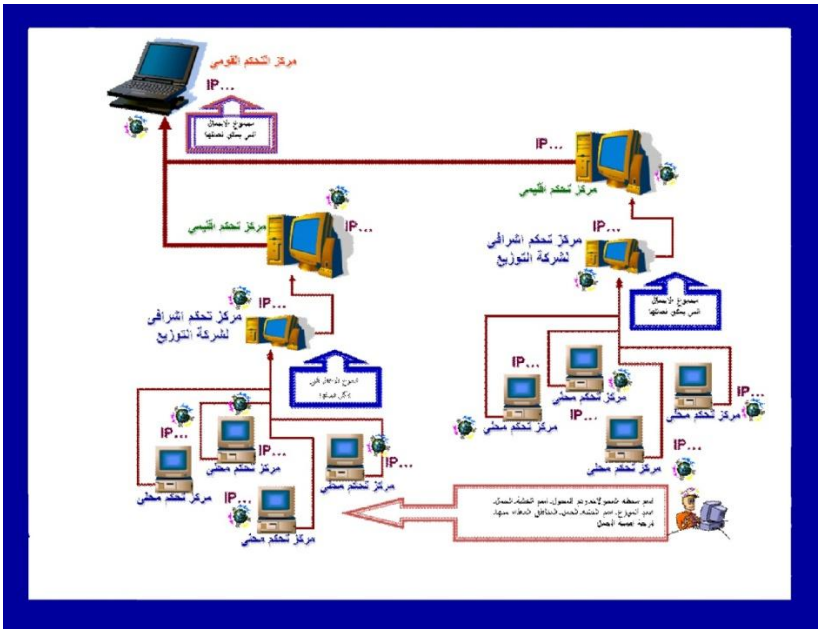

تطوير منظومة التشغيل بشركات توزيع الكهرباء

١. مجال الطاقات المتجددة:

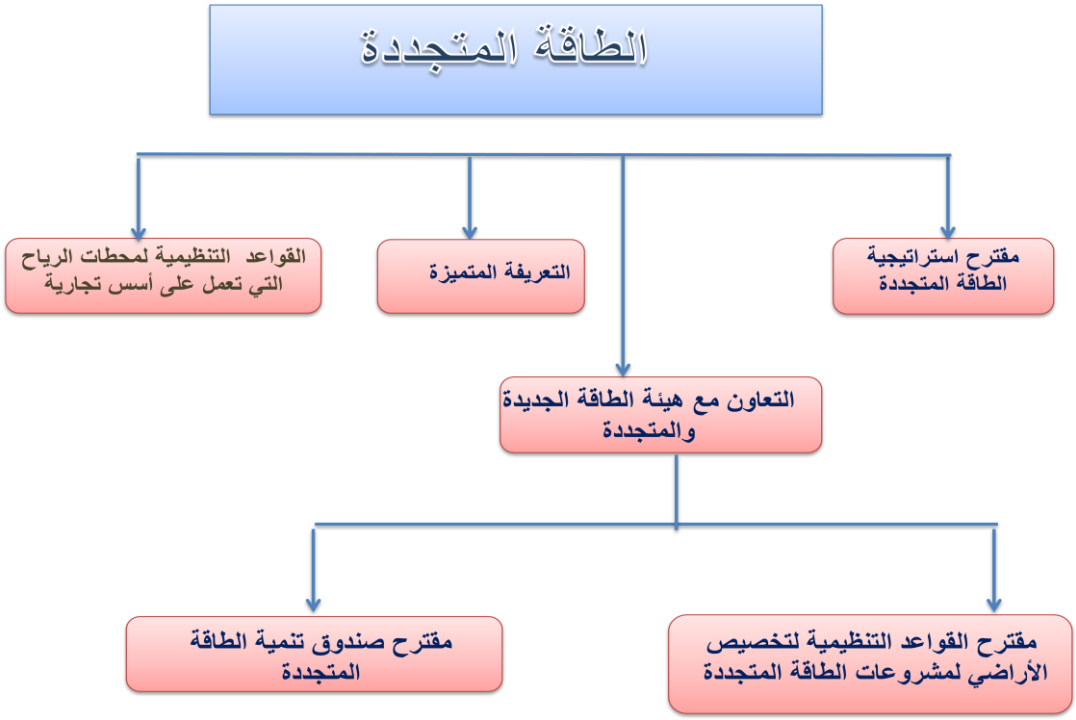

أ. مقترح لاستراتيجية الطاقة المتجددة في مصر:

- تم وضع مقترح لاستراتيجية الطاقة المتجددة في مصر حيث تم استعراض أهداف الاستراتيجية طبقاً لما حدده المجلس الأعلى للطاقة من الوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى ٢٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في مصر عام ٢٠٢٠ حيثتم تحديد الهدف بصورة كمية وذلك بدراسة مرادفات نمو الطلب على الطاقة الكهربائية حتى عام ٢٠٢٠. كما تم تحديد أولويات تنمية مصادر الطاقات المتجددة. كذلك تم تحديد السياسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف والإطار القانوني المطلوب لذلك، كما تم عرض الإطار القانوني الحالي وتقييم مدى ملائمته لمتطلبات الاستراتيجية.

وشمل المقترح أيضاً الخطط التنفيذية لإنشاء محطات الطاقة المتجددة بالأنظمة المختلفة مثل تلك التي تقوم ببناءها هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ونظام المناقصات التنافسية ونظام التعريفة المتميزة. كذلك الانظمة الخاصة بإنشاء محطات طاقة متجددة تعمل على أسس تجارية وأساليب تحفيز المستهلكين لشراء الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة.

- شملت الاستراتيجية أيضاً إنشاء صندوق تنمية الطاقات المتجددة ومجالات اختصاصه وأساليب تمويله كذلك مسئولية الجهات المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية والتمويلات اللازمة للتنفيذ. هذا بالإضافة إلى اقتراح بدائل لتوفير التمويل اللازم لتجهيز الأرضي التابعة للدولة واللازمة لإنشاء محطات الطاقات المتجددة.

- استعرضت الاستراتيجية البرامج المكملة لها مثل تطوير منظومة نقل الكهرباء ودورالجهات ذات الصلة والمسئولة عن التصنيع المحلي لمعدات الطاقات المتجددة ونقل التكنولوجيا وتوفير تمويل ميسر لمنتجي معدات الطاقات المتجددة.

- تم عرض ومناقشة المقترح على اللجنة الإشرافية لمشروعات الطاقات المتجددة.

ب. التعريفة المتميزة:

انتهى الجهاز بالتعاون مع الاستشاري الدولي لامايير انترناشونال من الدراسة الخاصة ببناء نموذج فني ومالي لتصميم التعريفة المتميزة للكهرباء المنتجة باستخدام طاقة الرياح وكذلك وضع مقترح عقود نمطية لبيع الكهرباء المنتجة للشبكة. وبالإضافة إلى ما سبق فقد شملت الدراسةاستعراض الأسس التي تُأخذ في الاعتبار عند تصميم التعريفة المتميزة وقد توصلت الدراسة إلى أن أنسب تصميم للتعريفة المتميزة أن تكون من شريحتين زمنيتين بحيث تكون الشريحة الأولى موحدة ولفترة زمنية ثابتة بغض النظر عن موقع أو سعة المحطة. أما الشريحة الثانية والتي تشمل الفترة الزمنية المتبقية من مدة التعريفة المتميزة فتكون متغيرة حسب موقع المحطة (معامل السعة أو شدة الرياح).

وبناء على ذلك فإن الجهاز أصبح قادراً على وضع القيم المناسبة للتعريفة المتميزة للكهرباء المنتجة باستخدام طاقة الرياح وكذلك الإجراءات التعاقدية الخاصة بها محل التطبيق حال صدور قرار بذلك.

- شمل البرنامج أيضاً بناء نموذج فني ومالي لتصميم التعريفة المتميزة للكهرباء المنتجة باستخدام الطاقة الشمسية بتطبيقاتها التكنولوجية المختلفة وقد انتهى الجهاز بالتعاون مع الاستشاري الدولي من بناء ثلاث نماذج لحساب التعريفة المتميزة لتطبيقات الطاقة الشمسية مثل إنتاج الطاقة الكهربية من الالواح الفوتوفولتية المثبتة أعلى المباني (٣٠ كليووات فأقل) كذلك النموذجين الخاصيين بالمحطات المركزية والتي تستخدم إما الالواح الفوتوفولتية أو المركزات الشمسية. هذا وقد تم الاستفادة من النموذج الذي تم بناءه لحساب التعريفة المتميزة للكهرباء المنتجة باستخدام طاقة الرياح في بناء النماذج الثلاث سابقة الذكر. وقد أظهرت الدراسة أن أنسب تصميم للتعريفة المتميزة للطاقة الشمسية أن تكون ثابتة القيمة خلال عمر التعريفة.وقد تم حساب التعريفة بالنسبة للقدرات المنخفضة (٣٠ كليووات فأقل) على أساس معدل العائد الداخلي أما بالنسبة للقدرات الكبيرة (أكثر من ٣٠ كيلووات) فيتم حساب التعريفة على أساس العائد على الأصول.

ج. القواعد التنظيمية لمحطات الرياح التي تعمل على أسس تجارية:

- قام الجهاز بوضع مقترح للقواعد التنظيمية الخاصة بمحطات الرياح والتي يتم تنفيذها بواسطة مستثمرين وبيع الكهرباء المنتجة مباشرة للمستهلكين. وقد شملت تلك القواعد إجراءات تخصيص الأراضي لتلك المشروعات كذلك القواعد المنظمة لمراحل تطور المشروع والتيسيرات المقدمة من شبكة الكهرباء لتلك المشروعات والتي تشمل الآتي:

١) أولوية نقل الكهرباء

٢) تطبيق أسلوب بنك الطاقة

٣) شراء فائض الطاقة المنتجة

٤) تحديد مقابل استخدام الشبكة

تم عرض ومناقشة هذه القواعد في اللجنة الإشرافية لمشروعات الطاقات المتجددة.

د. القواعد التنظيمية لتخصيص الأراضي لمشروعات الطاقة المتجددة:

بالتعاون مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة قام الجهاز بوضع مقترح بالقواعد التنظيمية لتخصيص الأراضي المملوكة للدولة لمشروعات الطاقة المتجددة. وشملت القواعد جميع أنواع المشروعات سواء تلك التي يتم تنفيذها من خلال خطة الدولة مثل مشروعات هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والمناقصات التنافسية ومشروعات الشراكة مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات التي يتم تنفيذها من خلال نظام التعريفة المتميزة. كذلك شملت تلك القواعد تخصيص الأراضي لمشروعات الطاقات المتجددة والتي تتم على أسس تجارية.

هذا وقد شملت القواعد إجراءات التخصيص والتحقق من الجدية والتزامات الأطراف المختلفة وتم رفع هذا المقترح لوزارة الكهرباء والطاقة لدراستها وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها.

هـ . صندوق تنمية الطاقة الجديدة والمتجددة:

بناء على قرار المجلس الأعلى للطاقة بتشكيل لجنة وزارية لدراسة إنشاء صندوق لتنمية إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة قام الجهاز بالتعاون مع هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة باستعراض الخبرات العالمية المكتسبة من إنشاء صناديق لتنمية الطاقات المتجددة وأنواع تلك الصناديق وبناء على ذلك تم وضع مقترح للصندوق ويشمل الآتي:

١) الشكل المؤسسي للصندوق

٢) اختصاصات الصندوق

٣) موارد الصندوق

٤) أولويات توزيع موارد الصندوق على الاستخدامات المختلفة

٥) إجراءات تشجيع قطاعات محددة من المستهلكين على شراء الكهرباء من الطاقات المتجددة بدون دعم وكذلك إمكانيات إلزام بعض المستهلكين باستخدام نسب محددة من استهلاكاتهم من الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة

هذا وقد تم العرض على وزارة الكهرباء والطاقة لدراسته واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو عرضه على اللجنة الوزارية واعتماده من المجلس الأعلى للطاقة.

٢. مجال القواعد التنظيمية:

وافق المجلس على السماح للشركات المتخصصة بالقيام بأعمال التشغيل والصيانة لمحطات الجهد العالي الطرفية المملوكة للمشتركين.

٣. مجال حماية المستهلك وفض المنازعات:

تختص الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك بحماية مستهلكى الكهرباء ودراسة وبحث وحل شكواهم بالتعاون مع شركات التوزيع المختصة بما يكفل حماية مصالحهم وكذلك حل المنازعات التى قد تنشأ بين مختلف الأطراف المعنية بالنشاط فى إطار من العدالة والشفافية، وكذلك وضع القواعد التنظيمية التى تضبط العلاقة بين شركات التوزيع والمستهلكين.

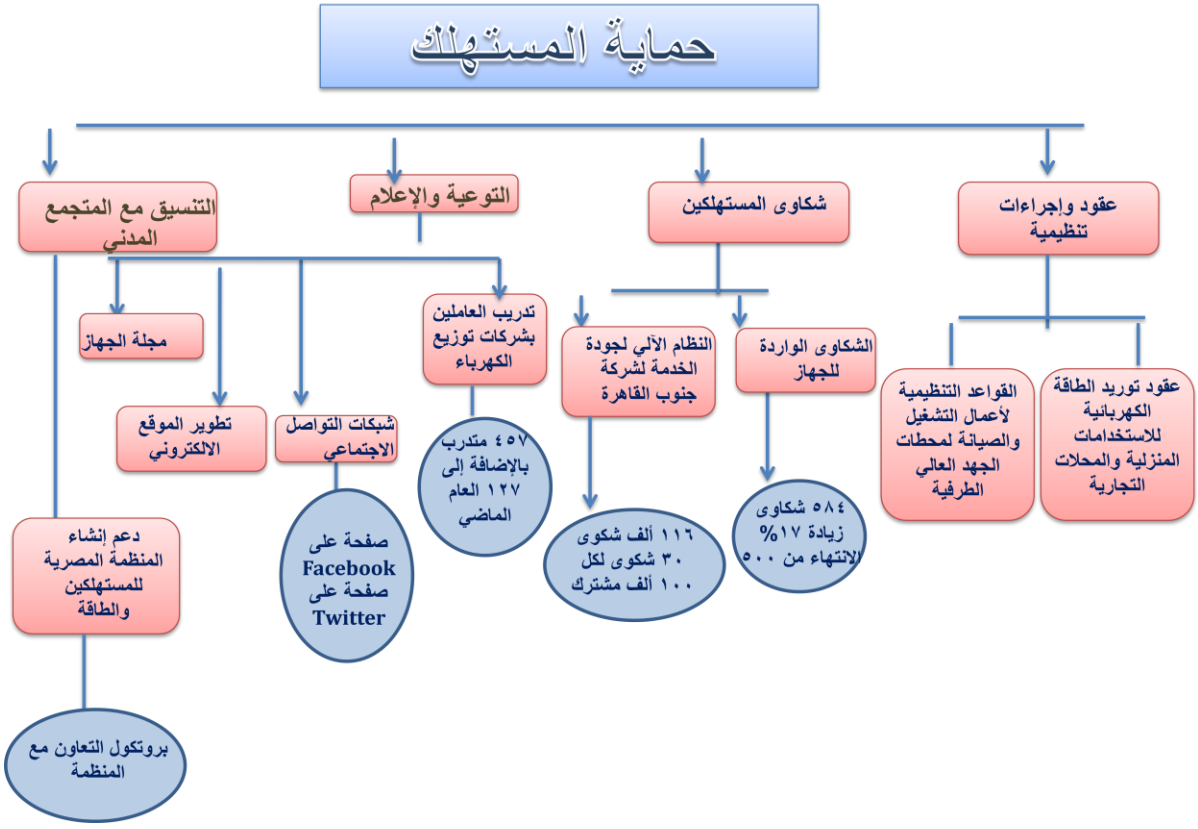

يتولى الجهاز في مجال حماية المستهلك وفض المنازعات القيام بالأنشطة التالية:

أ. متابعة وتقييم جودة الخدمة المقدمة من شركات الكهرباء في التعامل مع شكاوى المستهلكين

ب. فحص ودراسة الشكاوى التي يتقدم بها جمهور المستهلكين بكافة فئاتهم للجهاز من النواحي الفنية والإدارية والقانونية والمالية والفصل فيها.

ج- وضع القواعد التنظيمية لضبط العلاقة بين شركات التوزيع والمستهلكين.

د- فض المنازعات التي قد تنشأ بين أطراف مرفق الكهرباء والتي لها تأثير على أعمال المرفق من خلال آلية فض المنازعات والتي تشمل الإجراءات الخاصة بالتوفيق والتحكيم كذلك يقوم الجهاز بفض المنازعات التي قد تنشأ بين كبار المستهلكين وأطراف مرفق الكهرباء بناء على طلب المستهلكين.

هـ - متابعة وتقييم نشاط الشركات في مجال توعية المستهلكين كذلك يضع وينفذ البرامج الخاصة بذلك.

وفي سبيل تحقيق ذلك قام الجهاز بالأعمال الآتية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

- ✓ **اعتماد عقود توريد الطاقة الكهربائية للاستخدامات المنزلية والمحلات التجارية.**

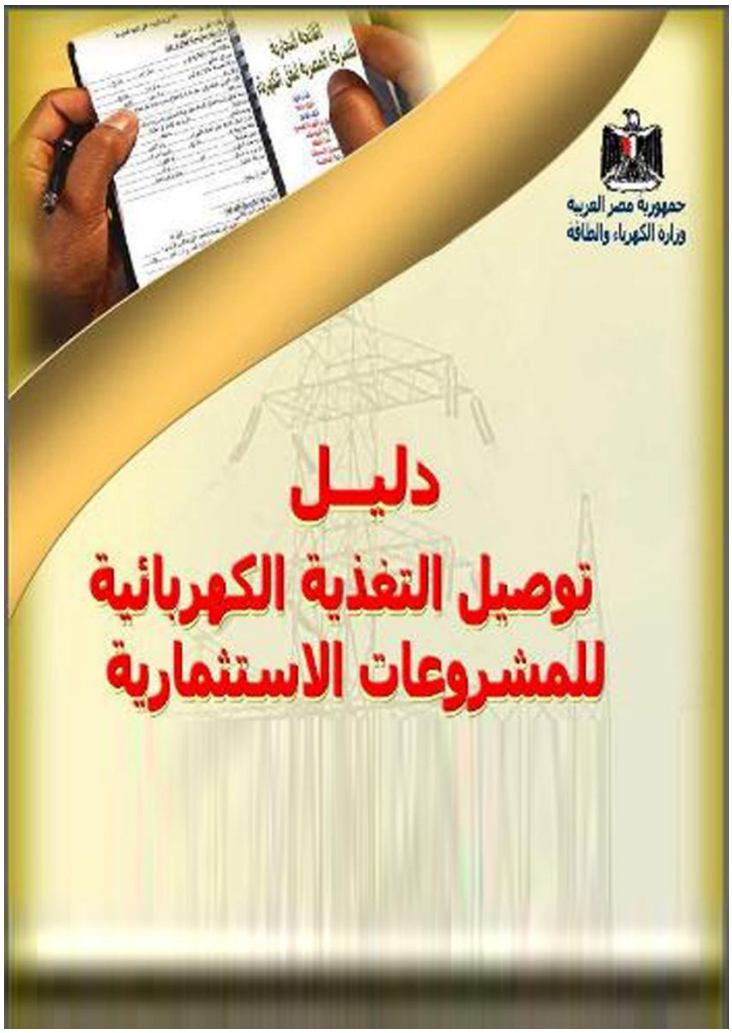

في إطار دور الجهاز في حماية المستهلك ومنع الاحتكار ووجود علاقة تعاقدية متوازنة ما بين مقدمي الخدمة والمشتركين تحفظ حقوق جميع الأطراف قام الجهاز بتطوير العقد السابق التعامل به والخاص بالاستخدمات المنزلية والمنشآت التجارية بإعداد نماذج عقود نمطية منفصلة للاستخدامات المنزلية والمحلات التجارية وقد راعت تلك النماذج القواعد التي اقرها الجهاز وكود التوزيع واللائحة التجارية للشركات الصادرة عن الجهاز. كما أخذت في الاعتبار أن تقتصر متطلبات التعاقد والبيانات الواردة في العقود على البيانات اللازمة للتعاقد دون تزيد تيسيراً لإجراءات التعاقد. كما تم مراعاة ان تتضمن العقود أساليب المحاسبة المختلفة وعدم وجود تامين الاستهلاك في حالات العدادات سابقة الدفع. كما تم النص على أن تكون لوحات التوزيع والدوائر الكهربائية داخل المباني والمنشآت مطابقة للأصول الفنية والكود المصري للتركيبات الكهربائية داخل المباني.

. وتضمنت العقود الإجراءات الخاصة بمعالجة القراءات الخاطئة وتعطل العدادات كذلك ما استقر عليه الجهاز من التأكيد على مبدأ منع الاحتكار وحق المستهلك في الاختيار بين مقدمي الخدمة. وراعت العقود القواعد التنظيمية التي أقرها الجهاز والخاصة بسرقات الكهرباء. كما أخذت العقود في الاعتبار سرية البيانات الخاصة بالمشترك وإجراءات تداولها.

وقد تم اعتماد هذه العقود من مجلس إدارة الجهاز وتقوم شركات التوزيع حالياً بالتعامل على أساسها. كما تم إلزام الشركات الخاصة بالتعاقد بهذه العقود كأحد متطلبات الترخيص.

✓ الشكاوى الواردة للجهاز خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١:

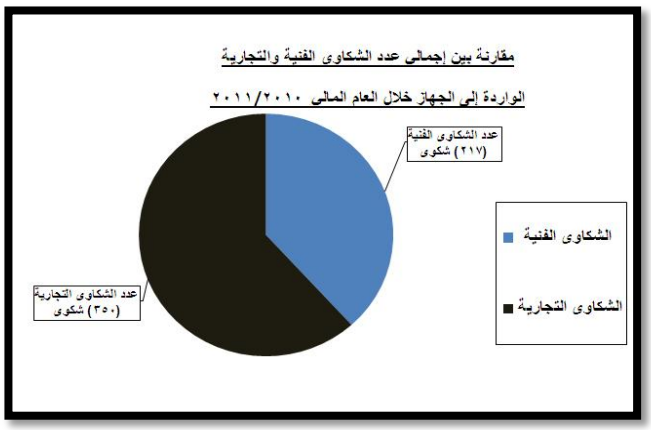

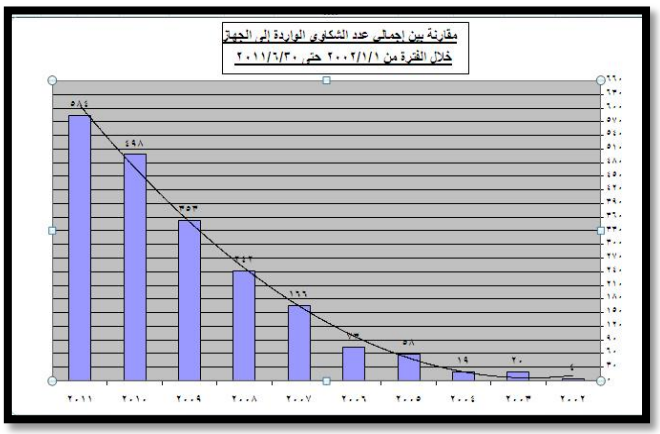

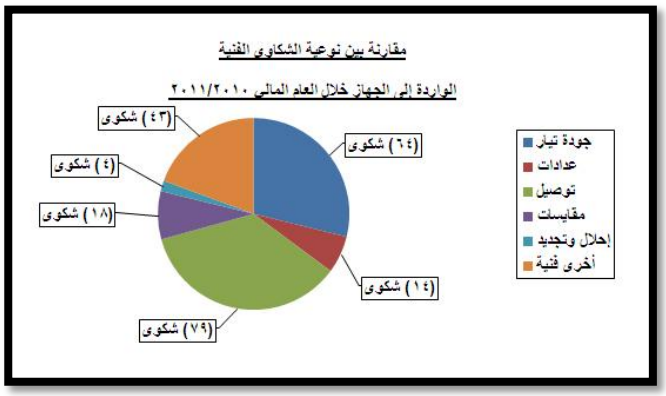

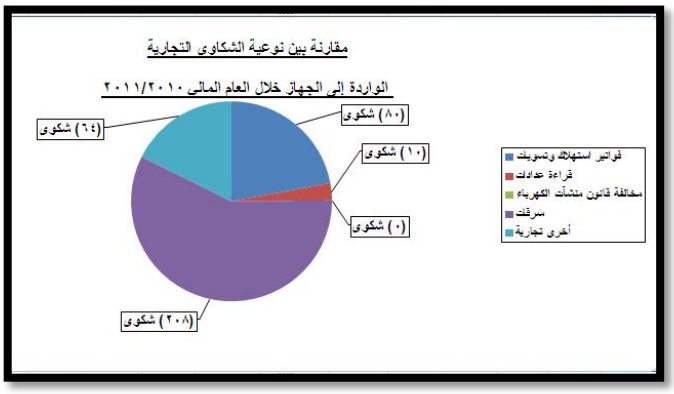

بلغت الشكاوى الواردة إلى الجهاز خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ عدد (٥٨٤) شكوى بنسبة زيادة قدرها ١٧% عن الشكاوى التي وردت خلال العام المالي السابق ٢٠٠٩/٢٠١٠.

تم الإنتهاء من دراسة عدد (٥٠٠) شكوى بنسبة ٨٦% منها والباقي قيد البحث.

لرفع جودة ردود الشركات على إستفسارات الجهاز بخصوص الشكاوى الواردة ضدها قام الجهاز بإعداد مجموعة من نماذج بحث الشكاوى تم تصميمها بحيث تراعي أسباب جميع أنواع الشكاوى بالإضافة إلى القواعد ذات الصلة بموضوع الشكوى وذلك لكي تقوم الشركات بالرد بإستخدام تلك النماذج للتأكد من إستيفاء ردود الشركات لمعايير الجودة.

وقد أظهرت الأحصائيات تطور جميع أنواع الشكاوى مقارنة بالعام الماضي، كذلك زيادة عدد الشكاوى خلال الربع الرابع مقارنة بباقي الفترات الأخرى من العام.

بلغت نسبة عدد الشكاوى المنتهية لصالح الشاكي٦٧% من إجمالي الشكاوى التي تم الإنتهاء منها.

بلغت أكبر نسبة من الشكاوى الواردة إلى الجهاز ٣٦% تخص شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء من إجمالي عدد الشكاوى وأقلها نسبة ١,٥% تخص شركة مصر العليا لتوزيع الكهرباء.

بلغت نسبة الشكاوى الفنية ٣٨% من إجمالي عدد الشكاوى الواردة إلى الجهاز في حين بلغت نسبة الشكاوى التجارية نسبة ٦٢%.

أظهرت الأحصائيات أن شكاوى السرقات تمثل نسبة ٥٧% من الشكاوى التجارية وهي أعلى نسبة من هذه النوعية من الشكاوى، بينما تمثل الشكاوى الخاصة بجودة التيار والتوصيل أعلى نسبة من الشكاوى الفنية بنسبة ٢٩% و٣٦% على التوالي لكل منهما.

تم إعداد تقرير سنوي يشمل الإحصائيات والمؤشرات الخاصة بالشكاوى كذلك توصيات الجهاز بخصوص الإجراءات التي يجب أن تتبعها الشركات لتجنب تكرار مثل هذه الشكاوى.

✓ النظام الآلي لجودة الخدمة بشركات الكهرباء:

قام الجهاز بإنشاء النظام الآلي بشركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ ومازال النظام يعمل بكفاءة عالية حيث يتم تسجيل جميع الشكاوى الواردة لشركة جنوب القاهرة بجميع الوسائل (بالتليفون – شبكة المعلومات – بالحضور الشخصي -.....الخ)

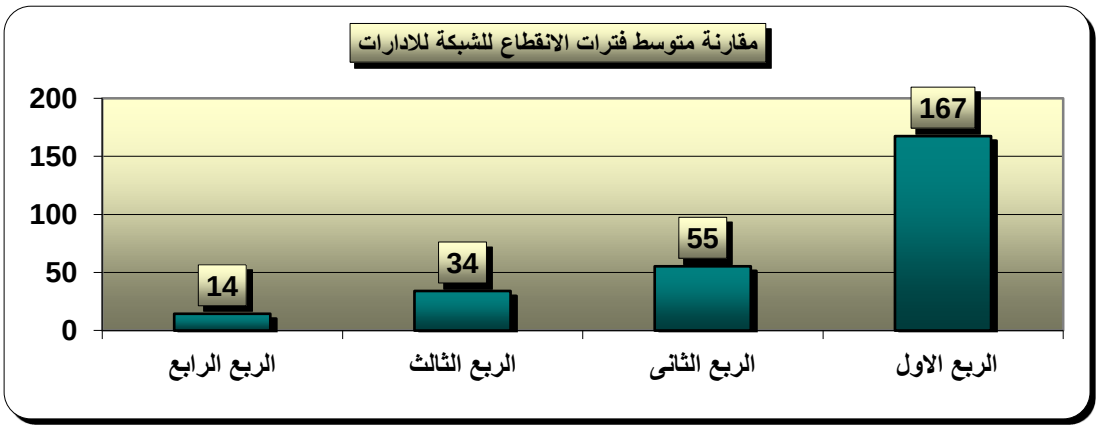

وقد أظهرت المؤشرات الصادرة عن البرامج ما يلي:

بلغ إجمالى الشكاوى الواردة ١١٦.٠٣٤ شكوى تمثل شكاوى الإنقطاعات منها أكثر من ٦٢%، مقارنة بالعام الماضى والبالغة ١٢٧.١٣٠ شكوى تمثل شكاوى الإنقطاعات أكثر من ٩٠%منها مما يدل على تحسن جودة التغذية ومن ناحية أخرى ارتفاع عدد ونسبة الشكاوى التي تخص أسباب أخرى غير الإنقطاعات.

- وجود تحسن ملحوظ مقارنة بالعام الماضى من حيث تقليل زمن حل الشكاوى وبصفة خاصة شكاوى الإنقطاعات نتيجة توافر بيانات إحصائية دقيقة عن موقف هذه الشكاوى من خلال النظام.
- انخفض عدد الشكاوى الواردة لكل ١٠٠ ألف مشترك من ٣٥ شكوى خلال العام الماضي إلى ٣٠ شكوى خلال هذا العام.

- أظهر البرنامج تحسن في جميع المؤشرات الخاصة بجودة التغذية.

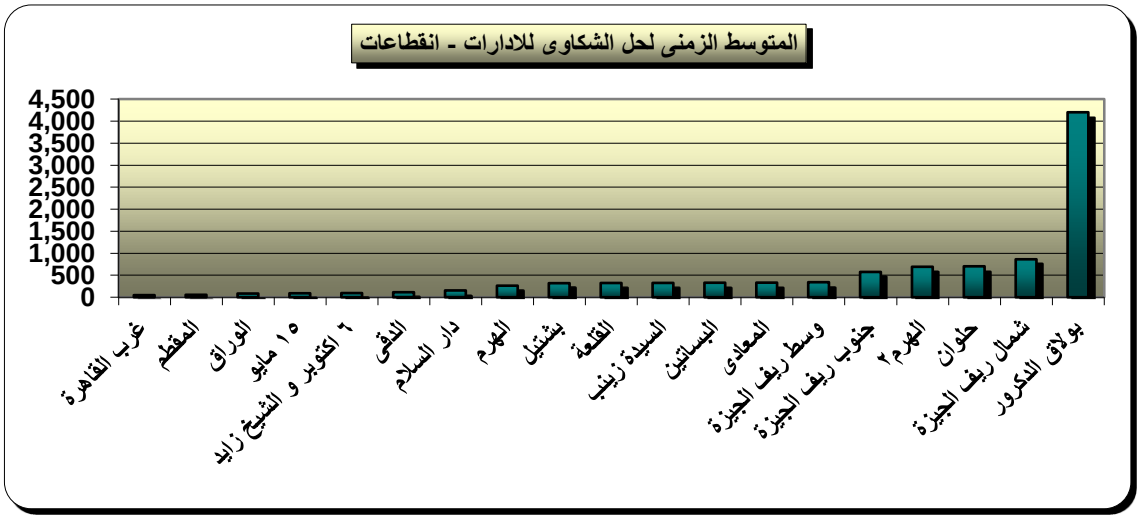

في إطار تطويرالبرنامج ليشمل توفير خدمات إضافية لمستهلكى الكهرباء تساعد على تحسين الآداء تم توقيع الاتفاقيات الآتية مع وزارة التنمية الإدارية

١. اتفاقية تطوير النظام الآلي لجودة خدمات مستهلكي الكهرباء وتعميمه على باقي شركات توزيع الكهرباء ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال يناير ٢٠١٢.

اتفاقية لتنفيذ نظام تسجيل قراءة العداد وتسديد قيمة الاستهلاك من خلال الانترنت في عدد خمس شركات توزيع ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال شهر ديسمبر ٢٠١١.

البرنـامج التـدريبي للعـاملين بشـركات توزيع الكهرباء:

استمراراً لجهود الجهاز لرفع مستوى الخدمة واختصار زمن حل الشكوى قام الجهاز بتدريب عدد٤٥٧خلال هذا العام بالإضافة إلى ١٢٨ متدرب تم تدريبهم خلال عام الماضي من المهندسين والفنيين والتجاريين العاملين بشركات توزيع الكهرباء من الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الجمهور حيث تم تعريفهم بطبيعة الدور الذي يؤديه الجهاز

الأستاذ /صلاح عبده رزق رئيس الإدارة المركزية للتوعية وحماية المستهلك بالجهاز أثناء تدريب العاملين بشركات الكهرباء

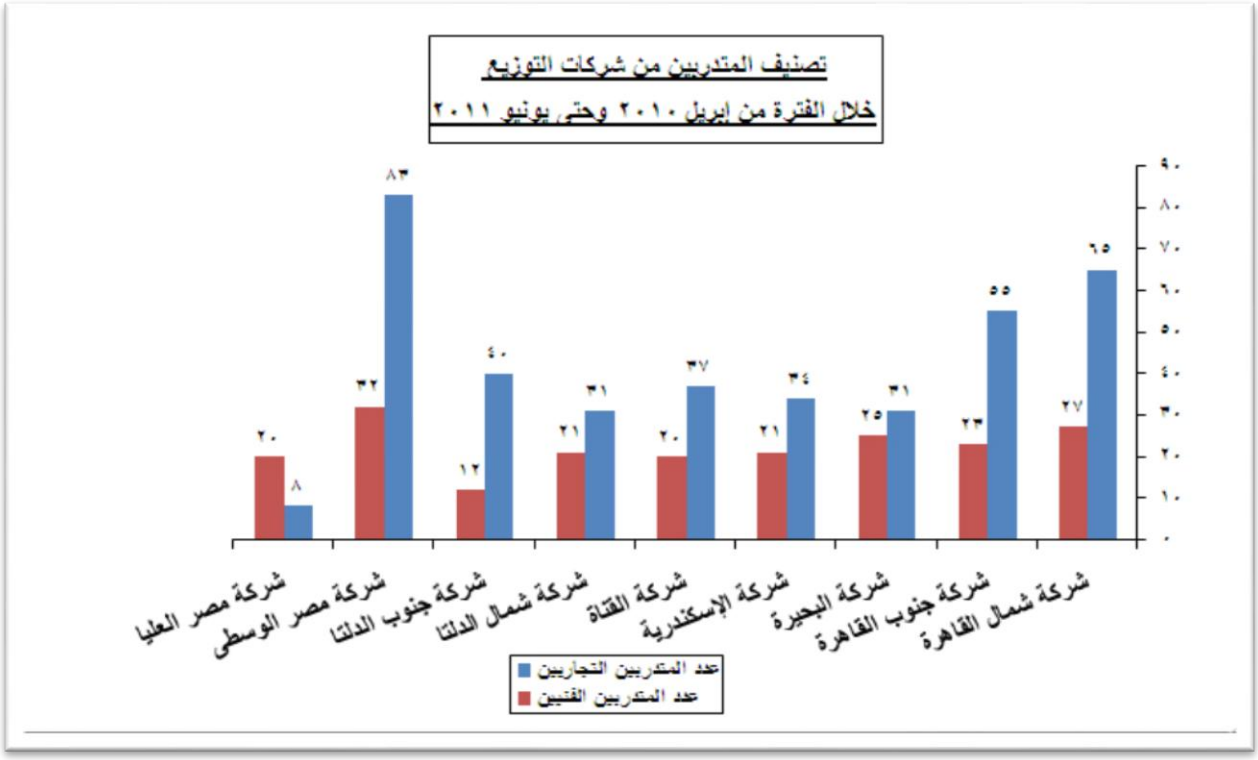

فضلاً عن الطرق المثلى لبحث شكاوى المستهلكين وحلها وكذا اللوائح والقواعد التنظيمية التي يتم التعامل من خلالها لحل الشكاوى مثل كود التوزيع واللائحة التجارية لشركات الكهرباء والكتب الدورية الصادرة عن الجهاز ودليل توصيل الكهرباء للمشروعات الاستثمارية ودليل توصيل الكهرباء للمنشآت السكنية في القرى والمدن ويهدف البرنامج في مراحله التالية إلى زيادة عدد المتدربين من خلال تطبيق برنامج لتدريب المتدربين حيث يقوم هؤلاء بتدريب زملائهم بشركات التوزيع. وسوف يشمل هذا البرنامج التدريب الفني ومهارات التدريب وسيقوم الجهاز بمتابعة وتقييم أداء دورات التدريب الداخلية بشركات التوزيع للتأكد من استيفاء تلك الدورات لمعايير الجودة المطلوبة.

✓ التنسيق مع المجتمع المدني في مجال حماية حقوق المستهلكين:

في إطار اهتمام الجهاز بالتعاون والتنسيق مع ممثلي المجتمع المدني لتوعية المستهلكين بحقوقهم والتزاماتهم وكذلك نشر الوعي بينهم بأهمية ترشيد الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة. وفي هذا الإطار ومن خلال تعاون الجهاز مع مجموعة العمل الثانية باللجنة المصرية الألمانية المشتركة قدم الجهاز الدعم الفني لإنشاء المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة حيث تم إشهارها بوزارة التضامن الاجتماعي.

وتهدف المنظمة إلى :

أ- حماية ودعم حقوق ومصالح مستهلكي الطاقة وتعزيز قيامهم بإلتزاماتهم ومسئولياتهم.

ب- حفز وتحريك وإدارة حوار بناء بين الفئات المختلفة من مستهلكي الطاقة، مع حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بسبب تباين المصالح، لتحقيق توافق وإجماع داخلي.

ت- تقديم إسهام إيجابي في عملية الحوار البناء مع الأطراف المختلفة في قطاع الطاقة (الوزارات والهيئات الحكومية، الجهات المنظمة، المنتجين، الموزعين، مقدمي الخدمة، المستهلكين..).

الدعوة لرفع كفاءة وفعالية إدارة قطاع الطاقة علي المستوي القومي.

ممثلى المجتمع المدنى خلال خلال حفل التوقيع على تأسيس المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة

جانب من ورشة عمل"المستهلكون والطاقة"

أحد إجتماعات المنظمة المنعقدة بالجهاز

- استضاف الجهاز عدة اجتماعات للمنظمة لوضع خطة عمل المنظمة خلال العامين القادمين واستكمال النظام المؤسسي وبناء القدرات والبحث عن موارد لتمويل أنشطتها.
- تم توقيع اتفاقية تعاون بين الجهاز والمنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة بشان تبادل الخبرات والمعلومات. وتشمل هذه الاتفاقية المحاور التالية:

- إعداد وتنظيم دورات تدريبية للتجمعات الأهلية المنضوية تحت المنظمة للقواعد والقوانين واللوائح المنظمة لقطاع الكهرباء في مصر، وتعريفة الكهرباء وحقوق وواجبات المستهلكين.
- حملة توعية بترشيد الطاقة.
- برنامج إدخال ثقافة ترشيد الطاقة والطاقات المتجددة وحماية البيئة في المناهج الدراسية، لتنمية ثقافة الترشيد في الأجيال القادمة.
- تقديم الدعم الفني للمنظمة للتوعية ببطاقات كفاءة الطاقة للاجهزة المنزلية، وتدريب العاملين بالمحلات على توعية المستهلكين بشراء أجهزة مرشدة للطاقة، وذلك من خلال تصميم وطباعة منشورات بخصوص هذه الاجهزة وذلك بالتعاون مع سلاسل المحلات الكبرى من خلال آلية المسئولية الاجتماعية للشركات.
- تقديم الدعم الفني للمنظمة لإنشاء موقع اليكتروني وحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي يتم تطويرها مستقبلاً لتمثل مركز متكامل لخدمة المستهلكين.
- تنسيق التعاون بين المنظمة وشركات توزيع الكهرباء وشركة ضمان مخاطر الائتمان لتنفيذ مشروع بيع وتوزيع اللمبات الموفرة من قبل حديثي التخرج ممن لم تتاح لهم فرصة العمل بعد بضمان الجمعيات الاهلية المنضوية تحت المنظمة

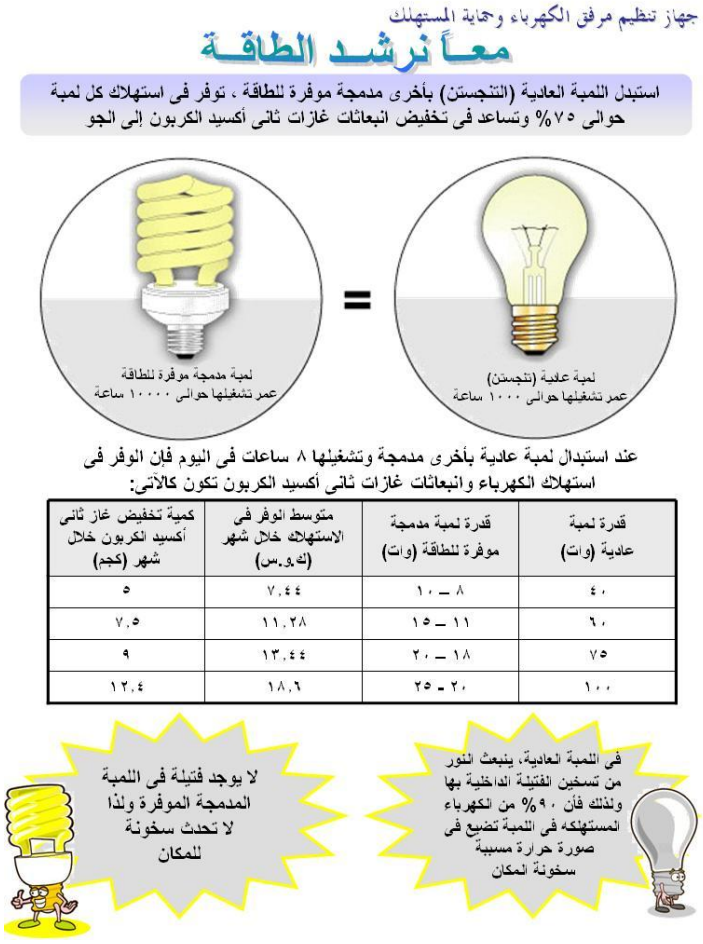

- **مجموعة العمل المصرية الألمانية:**

رانيا عزب منسق التعاون مع المجتمع المدنى بالجهاز وأعضاء مجلس إدارة المنظمة خلال زيارة ألمانيا

ممثلى المجتمع المدنى أثناء زيارتهم لألمانيا

من خلال مجموعة العمل المصرية الألمانية تم ترتيب زيارة لمجلس إدارة المنظمة بالإضافة إلى منسق التعاون مع المجتمع المدني بالجهاز إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال شهر مارس ٢٠١١، وذلك للتعرف على الخبرة الألمانية في هذا المجال وامكانية الاستفادة من تلك الخبرات في دعم الدور المكمل الذي يمكن ان يقوم به ممثلي المجتمع المدني في حماية حقوق مستهلكي الطاقة وقد تم توقيع بروتكول تعاون مع أكبر جمعية حماية مستهلكي الطاقة بألمانيا وذلك لتبادل الخبرات.

- قامت المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة بالتعاون مع الجهاز بعقد عدة ندوات للدعوة لترشيد الطاقة وبمشاركة عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ورجال الإعلام. كذلك تم تنظيم اجتماع للخبراء في مجال الطاقة لاستعراض برنامج عمل المنظمة واخذ أي مقترحات في الاعتبار.

د/حافظ السلماوى وممثلى المنظمة المصرية للمستهلكين والطاقة خلال احد الندوات

✓ الإعلام

استمر الجهاز في إصدار مجلته الدورية الربع سنوية حيث تم إصدار أربع اعداد خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ وتتضمن المجلة أهم اخبار قطاع الكهرباء وأنشطة الجهاز خلال الفترة الزمنية التي تغطيها المجلة. كما تشتمل المجلة على مجموعة من المقالات المرتبطة بأنشطة الجهاز أو بموضوعات عامة ذات صلة بقطاع الكهرباء.

ويتم توزيع المجلة دورياً من خلال قائمة المراسلات التي أعدها الجهاز والتي تشمل أكثر من أربعمائة اسم من العاملين بقطاع الكهرباء والإعلام والاستشاريين وأجهزة الدولة الأخرى وذلك للإحاطة بنشاط الجهاز ودوره.

مجال التعاون الدولي والإقليمي:

أولاً: الدعم الفني للجهاز:

المدير التنفيذى للجهاز خلال إجتماعه مع خبراء المكتب الإستشارى "مركادوس"

١. من خلال اتفاقية الشراكة الموقعة بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي والتي ينم تنفيذها من خلال وزارة التعاون الدولي، قام الجهاز بإصدار الشروط المرجعية الخاصة بتقديم الدعم الفني طويل

٢. .الأجل للجهاز وذلك في المجالات الآتية:

- الهيكلة الإدارية والموارد البشرية والتدريب.
- هيكلة سوق الكهرباء.

وتشمل إعداد مستندات السوق مثل: قواعد التجارة والتسوية، ومراجعة كود الشبكة، والتخطيط الإستثماري

- تطوير منظومة التراخيص
- استراتيجية التواصل مع المستهلكين والأطراف ذات الصلة
- القواعد التنظيمية للتسعير والتعريفة
- وضع الشروط المرجعية للتوأمة في المرحلة التالية

قامت وحدة الشراكة المصرية الأوروبية بوزارة التعاون الدولي بطرح دعوة للتقدم بسابقة الخبرة لإختيار قائمة مختصرة من بيوت الخبرة لتقديم الدعم الفني المطلوب، وقد شارك الجهاز في تقييم سابقة الخبرة لعدد ١١ بيت خبرة وتم اختيار قائمة مختصرة تحتوي على ٨ منهم.

قامت وحدة الشراكة المصرية الأوروبية بطرح مناقصة على القائمة المختصرة لإختيار أفضل العروض المقدمة وقد شارك الجهاز في لجنة تقييم العروض خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠ حيث تم التعاقد مع الاتحاد المكون من كل من شركتي ماركادوس واكسرجيا خلال شهر إبريل ٢٠١١، ويشمل هذا التعاقد ٦ استشاريين أساسيين وعدد من استشاريين المعاونين بالإضافة إلى مدير المشروع (بإجمالي ٩٤٠ رجل يوم). وتبلغ القيمة الإجمالية للتعاقد ٨٩١.٧٥٠ ألف يورو والمدة الزمنية للمشروع ١٢ شهر.

ونظراً لظروف الحالية قد تم تأجيل البدء في المشروع إلى شهر سبتمبر ٢٠١١

ثانياً: التعاون مع التجمعات الإقليمية لأجهزة تنظيم الطاقة:

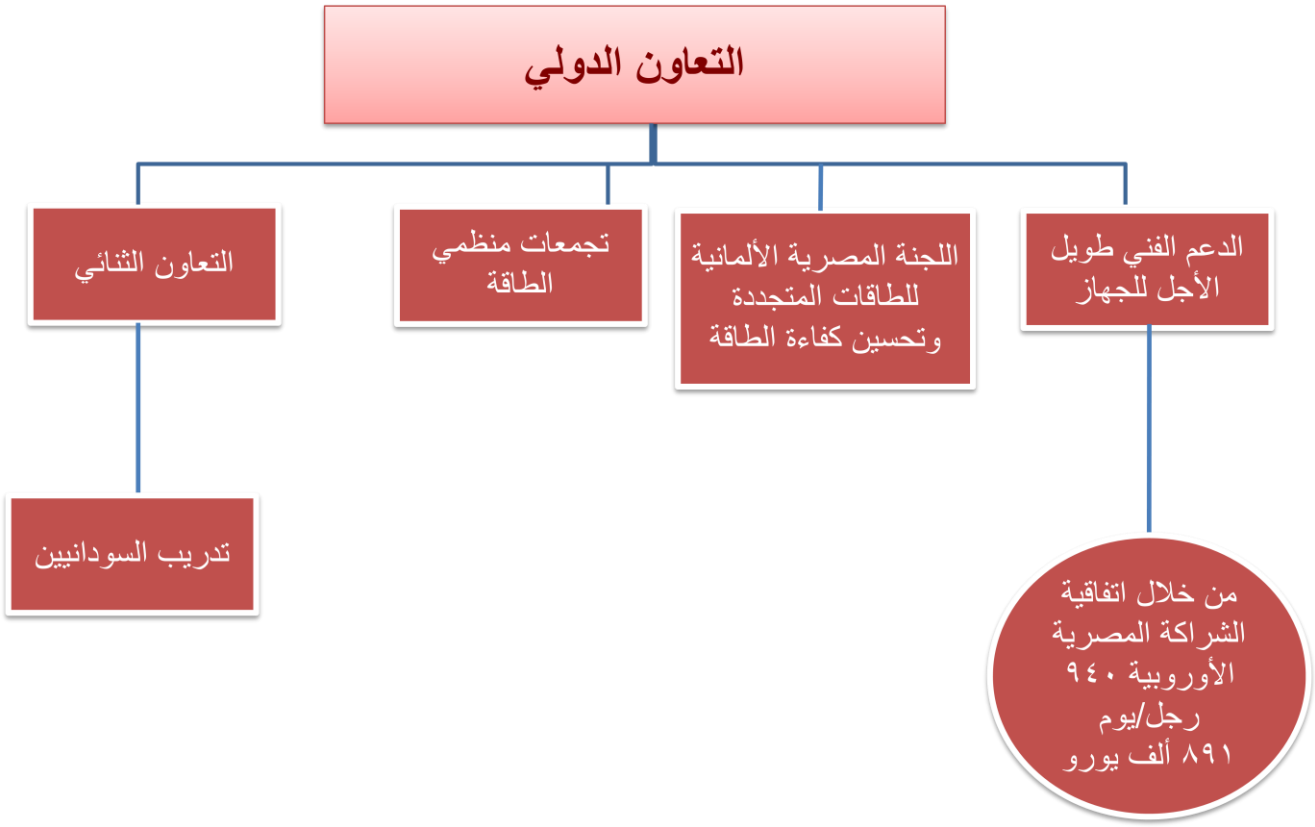

أ. تجمع منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط:

أحد إجتماعات الـ " MEDREG " المنعقدة بالجهاز

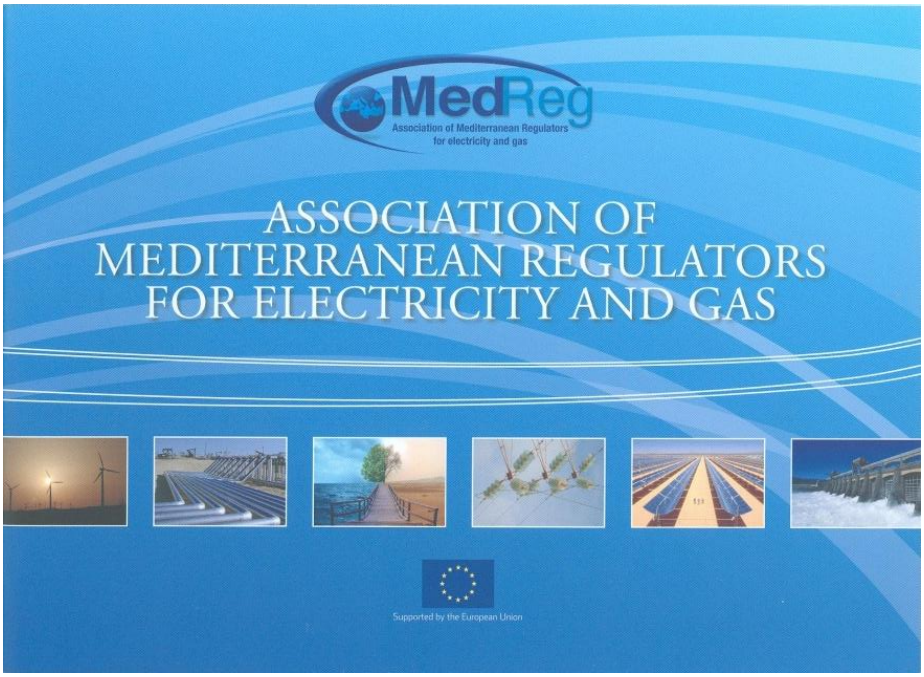

١. من خلال عضوية الجهاز في تجمع منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط (Medreg) شارك الجهاز في اجتماعات الجمعية العمومية العاشر والحادي عشر للتجمع في كل من المغرب وإيطاليا حيث قام الجهاز بعرض التقارير التي أعدتها لجنة الكهرباء والتي ترأسها مصروهي:

أ- نحو سوق إقليمي متكامل للكهرباء لدول حوض البحر المتوسط

ب-دراسة عن موقف وخطط تطبيق تكنولوجيا الشبكات الذكية بدول حوض البحر المتوسط

٢. من خلال رئاسة مصر للجنة الكهرباء للتجمع تم عقد إجتماعيين للجنة بالجزائر واليونان في كلاً من شهر سبتمبر ٢٠١٠ وشهر أبريل ٢٠١١.

وقد قامت اللجنة بالاتي:

- قام اللجنة بوضع خارطة طريق نحو إنشاء سوق تنافسي بالدول التي لا تأخذ بنظام السوق التنافسية حتى الآن. كذلك تم وضع خارطة طريق نحو تطوير الأسواق الاقليمية للكهرباء حول البحر المتوسط تمهيداً لإنشاء سوق متكامل للكهرباء.
- تم إعداد وتنفيذ استقصاء حول موقف وخطط تطبيق تكنولوجيا الشبكات الذكية بدول حوض البحر المتوسط
- شارك الجهاز في أعمال اللجان الأخرى مثل لجنة الطاقات الجديدة وترشيد الطاقة وكذلك اللجنة المؤسسية.
- قام الجهاز بصفته رئيساً لجنة الكهرباء بالتعاون مع جهاز التنظيم بفرنسا بصفته رئيساً للجنة المؤسسية بعمل دراسة مشتركة عن تجارة الكهرباء عبر الحدود حيث شملت هذه الدراسة الإطار القانوني والمؤسسي طرق تحديد القدرات المتبادلة – تعريفة العبور – نظام الموازنة – تبادل القدرة من خلال العقود الثنائية بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى مثل تبادل المعلومات. وتم عرض التقرير المرحلي لهذه الدراسة خلال اجتماع الجمعية العمومية للتجمع بمدينة فلورنس بإيطاليا في شهر يونيو ٢٠١١.
- شارك الجهاز في إجتماعات اللجنة الإشرافية للتجمع والتي عقدت في المغرب خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠وإيطاليا خلال شهر يونيو ٢٠١١، كما شارك أيضاً الجهاز في الإجتماعات التي عقدت عن طريق التليفون.

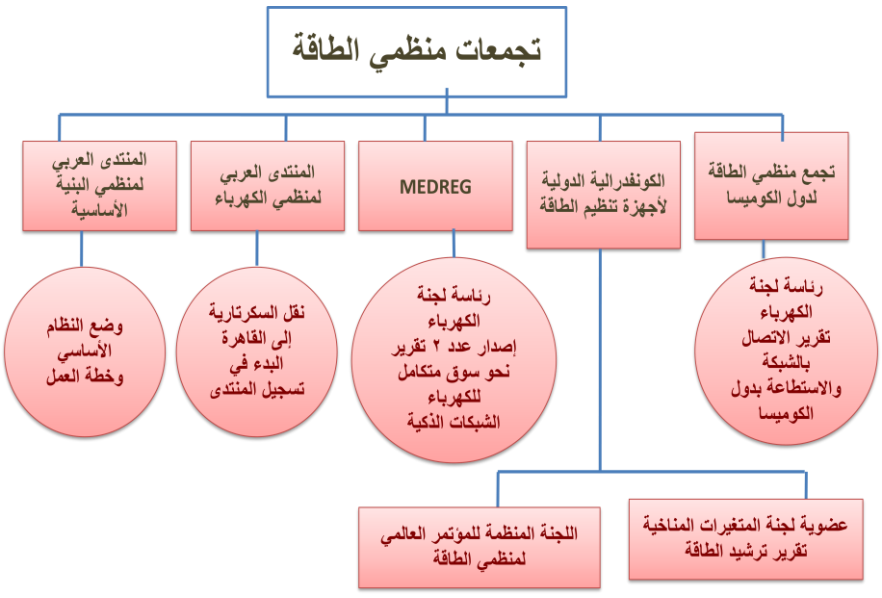

ب. المنتدى العربي لمنظمي الكهرباء:

جانب من إجتماعات المنتدى العربى لمنظمى الكهرباء

تم عقد اجتماع للمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء على هامش اجتماع منظمي البنية الأساسية الذي عقد بالقاهر خلال شهر سبتمبر ٢٠١٠ حيث تم الاتفاق على نقل مقر سكرتارية المنتدى من عمان إلى القاهرة وكذلك تسجيل المنتدى كجمعية اهلية في مصر طبقاً للقوانين المصرية.

كما شارك الجهاز في الاجتماع التاسعللمنتدى العربي لمنظمي الكهرباء والذي عقد فيمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يومي ٢٦، ٢٧ يونيو ٢٠١١حيث تم اعتماد النظام الأساسي للمنتدى في صورته النهائية بما يتناسب مع متطلبات التسجيل داخل جمهورية مصر العربية وبما يسمح بفتح حساب بنكي مستقل للمنتدى.

كما ناقش الاجتماع خطة العمل التي اقترحتها مصر في إطار تحقيق أهداف المنتدى العمل من خلال عدة محاور هي:

- المحور الأول: أسواق الكهرباء ومؤشرات الآداء.
- المحور الثاني: بناء القدرات وتبادل الخبرات.
- المحور الثالث: حماية المستهلك
- المحور الرابع: الطاقة الجديدة وكفاءة الطاقة

ج. المنتدى العربي لمنظمي البنية الأساسية

جانب من إجتماعات المنتدى العربى لمنظمى البنية الأساسية

شارك الجهاز في الاجتماع الأول لمنظمي البنية الأساسية الذي عقد في القاهرة بدعوة من البنك الدولي في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠ بمشاركة ١١ دولة بواقع ٧ أجهزة تنظيم كهرباء و٨ أجهزة تنظيم اتصالات و٢ أجهزة لتنظيم المياه و جهاز

لتنظيم النقل بالإضافة إلى ٢ وزارت معنية. وقد تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل لدراسة وضع مقترح للنظام الأساسي وورقة إشهار المنتدي.

اجتمعت مجموعة العمل المشار إليها بالقاهرة في ٩،٨ مارس ٢٠١١ حيث تم مناقشة مقترح النظام الأساسي وورقة الإشهار وإقرارها تمهيداً للعرض على الاجتماع التالي لأجهزة تنظيم البنية الأساسية للدول العربية.استضاف الجهاز الاجتماع الثاني للمنتدى العربي لمنظمي البنية الأساسية الذي عقد القاهرة في ٢٨ يونيو ٢٠١١ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبمشاركة ٩ دول عربية بالإضافة إلى ممثل عن البنط الدولي حيث تم خلال هذا الاجتماع مناقشة مقترح النظام الأساسي وورقة الإشهار التي تقدمتها مجموعة العمل المشكلة لهذا الغرض. وتم الاتفاق على إدخال بعض التعديلات على النظام الأساسي بهدف تسهيل إجراءات التسجيل بالقاهرة

هـ . الكونفدرالية الدولية لأجهزة تنظيم الطاقة:

- تم تأسيس هذه الكونفدرالية خلال المنتدى العالمي الرابع لمنظمي الطاقة والذي عقد في العاصمة اليونانية – أثينا – خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ بناءً على توصية إجتماع الدول الثمانية العظمي والذي عقد في روما خلال شهر مايو ٢٠٠٩ والذي دعيت إليه مصر ضمن مبادرة ٨+٥.

- تهدف الكونفدرالية إلى رفع الوعي العام لأجهزة التنظيم الوطنية في متابعة أسواق الكهرباء والغاز وحماية المستهلكين والتعاون لتحقيق أهداف مشتركة من شأنها المساعدة في تحقيق آليات السوق وخدمة المواطنين والتنمية المستدامة.
- تم تشكيل أربع لجان لتنفيذ أهداف الكونفرالية وتشمل: لجنة تأمين التغذية الكهربائية، لجنة التغيرات المناخية، لجنة التنافسية وقدرة المستهلكين على سداد تكلفة الطاقة، لجنة التدريب وتبادل المعلومات. وتشارك مصر مع أسبانيا في أعمال اللجنة الثانية والخاصة بالتغيرات المناخية ممثلتين لتجمع منظمي الطاقة لدول حوض البحر المتوسط.
- من خلال مشاركة مصر في الإجتماعات التليفونية للجنة التغيرات المناخية وكذلك الردود المرسلة بخصوص أنشطة الطاقة المتجددة والتوليد المشترك، أصدرت اللجنة تقريرها الثاني والخاص بأفضل الممارسات التنظيمية لتشجيع استخدامات الطاقة المتجددة والتوليد المشترك.
- شارك الجهاز ممثلاً عن تجمع منظمي الكهرباء والغاز بدول حوض البحر المتوسط في الندوة الخاصة بتامين التغذية الكهربائية والتي تم تنظيمها بواسطة اللجنة الأولى للكونفدرالية بمدينة فلورنس بإيطاليا وقد تم إلقاء محاضرة عن محاور تأمين التغذية الكهربائية بدول حوض البحر المتوسط.

مـ . المنتدي الدولي لمنظمي الطاقة:

شارك الجهاز بصفته ممثلاً عن تجمع منظمي الطاقة بدول البحر المتوسط في أعمال اللجنة التحضرية للمؤتمر الخامس للمنتدي العالمي لمنظمي الطاقة والمقررعقده بكندا في مايو ٢٠١٢ حيث شارك الجهاز في تحديد المحاور الرئيسية للمؤتمر والتي تشمل:

- تطورات التكنولوجية والطاقات المتجددة

- فتح الأسواق
- أفضل الممارسات التنظيمية
- حماية المستهلكين والاهتمامات العامة

وقد شارك الجهاز بإرسال مقترح بالموضوعات المندرجة تحت كل محور من المحاور المذكورة كما شارك في وضع مقترحات بأسماء المحاضرين.

د. التعاون الثنائي مع أجهزة التنظيم الكهرباء العربية والأفريقية:

- شارك الجهاز في تنظيم دورة تدريبية لبعض العاملين المختصين بشئون تنظيم الطاقة بالجهاز الفني لتنظيم ورقابة الكهرباء بالسودان، وذلك في المجالات الآتية:

– سوق الكهرباء والخطة الانتقالية.
– التراخيص وتقييم الأداء الفني والمالي لشركات الانتاج والتوزيع
– القواعد التنظيمية للطاقات الجديدة والمتجددة
– نظام عمليات خفض الأحمال وبرنامج إدارة الطلب على الطاقة وبرامج ترشيد الطاقة
– النظام الآلي لخدمة المستهلكين
– حماية المستهلك (شكاوى، قواعد تنظيمية، كود التوزيع)
– برامج التنسيق مع المجتمع المدني
– قواعد البيانات ومؤشرات الاستهلاك

ثالثاً: المشاركة في الإجتماعات الدولية:

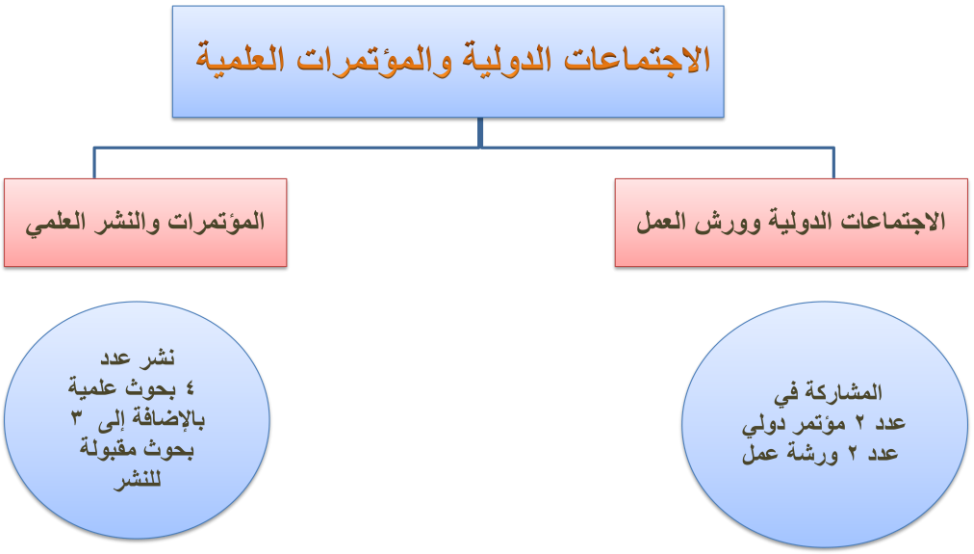

شارك الجهاز في الأنشطة والفعاليات الدولية التالية:

- ورشة العمل التي عقدت في لوساكا – بزامبيا لمدة أسبوع خلال شهرمارس ٢٠١١ تحت عنوان "إعادة هيكلة وتنظيم قطاعات الكهرباء والطاقة "، حيث شارك الجهاز بعدد ٢ مهندس وتم خلال ورشة العمل تبادل الخبرات والمعلومات بين المشاركين من أكثر من ١٠ دول حول الاتجاهات العالمية للقواعد التنظيمية التي تحكم أسواق الكهرباء.

المشاركون بورشة عمل إتحاد منظمى الطاقة للدول الأعضاء "بالكوميسا"

- مؤتمر "أسبوع طاقة الرياح" الذي نظمته الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) وعقد في مدينة برلين بمشاركة عدد ٢ ممثل عن الجهاز بالإضافة إلى ٤٢ من خبراء دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا. فضلاً عن ممثلي كل من الحكومة وبعض الشركات الألمانية حيث تم مناقشة النواحي الفنية والاقتصادية والمالية المتعلقة بتنمية واستخدام طاقة الرياح في توليد الكهرباء والحوافز التي تقدم للمستثمرين لتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

المشاركون بمؤتمر أسبوع طاقة الرياح بألمانيا

- ورشة العمل الخاصة بتخطيط سياسة كفاءة ترشيد الطاقة والتي عقدت باليابان خلال الفترة من ٢٩ مايو إلى ٢٤ يونيو ٢٠١١ بمشاركة ممثل عن الجهاز بالإضافة إلى ممثلي ٦ دول أخرى والتي نظمها مركز التعاون الدولي الياباني (JICA)حيث تضمنت أهم السياسات والتكنولوجيات الخاصة بترشيد الطاقة في القطاعات الصناعية والتدابير المتبعة لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

المشاركون ببرنامج تخطيط سياسة كفاءة وترشيد الطاقة

مؤتمر "الشرق الأوسط للطاقات المتجددة" الذي عقد بالمغرب خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠ بمشاركة ممثل عن الجهاز وبحضور مجموعة من شركات الكهرباء ومنظمي الطاقة في دول الشرق الأوسط حيث تم مناقشة سبل التعاون بين الدول المشاركة لإنشاء سوق مشتركة للطاقات المتجددة وطرق التمويل والدعم اللازم لتوفير الخبرات والتكنولوجيا المستخدمة وتسهيل عمليات الربط الكهربائي في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: المشاركة في المؤتمرات العلمية بأوراق بحثية:

- شارك الجهاز بعدد ٤أوراق بحثية في عدد من المؤتمرات الدولية والاقليمية وبيانها كالتالي:

- "Continuity indicators for Egypt's system" , IEEE PES ISGT 2011- Middle East, 10th OPREARATION & MAINTENANCE CONFERENCE IN THE ARAB COUNTRIES (sherien the place)
- "Web based electricity distribution quality system (DNQS)" ,21th International Conference on Electricity Distribution (*CIRED*) - May 2011, Frankfort – Germany
- "Elementary evaluation of reliability indices for power system in Egypt", 21th International Conference on Electricity Distribution (*CIRED*) - May 2011, Frankfort – Germany".
- Electricity consumers' quality of services system (QSS)" 14th International Middle East Power Systems Conference (*MEPCON 2010*) Cairo – Egypt

هذا بالإضافة إلى عدد ٣ أوراق بحثية قبلت للنشر وسيتم نشرها خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

في مجال المعلومات والتوثيق:

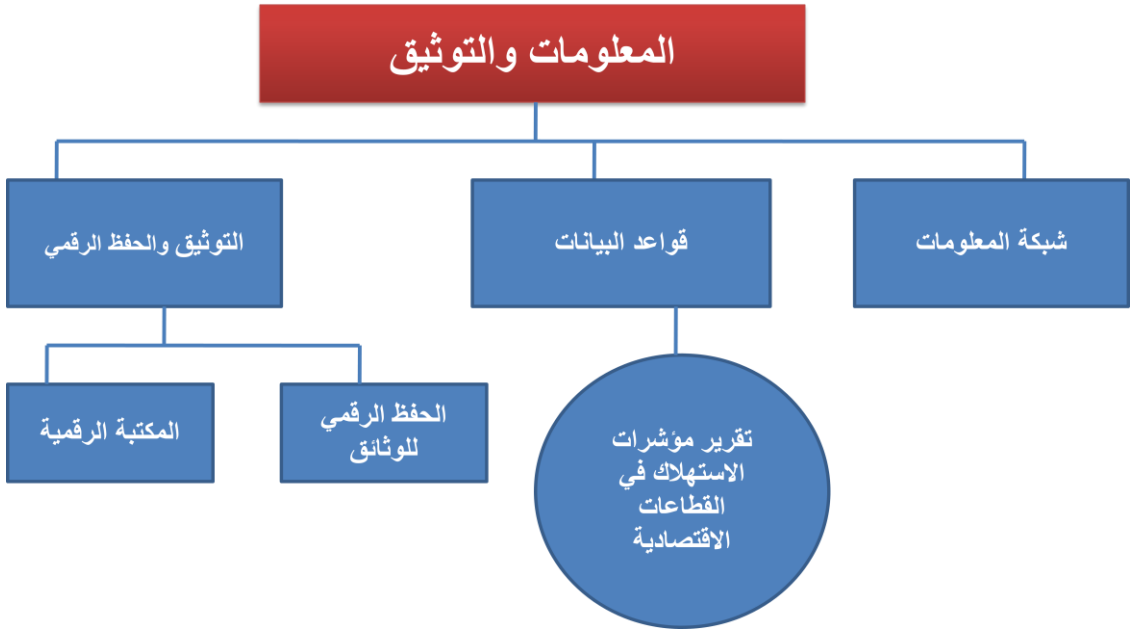

أولاً: شبكة المعلومات:

١. تم تجديد عقدي الاتصال بالانترنت واستضافة الموقع الالكتروني للجهاز.

٢. تم تجديد تراخيص لعدد ٤ برامج تطبيقات خاصة بالشبكة والبريد الالكتروني والأرشفة وتأمين شبكة المعلومات وهي ضرورية للحفاظ على كفاءة عمل منظومة المعلومات بالجهاز.

٣- تم إضافة عدد من أجهزة الحاسب الآلي لضمان عمليات التحديث والإحلال للحواسب الآلية بالجهاز بما يسمح باستخدام التطبيقات الحديثة في مجال المعلومات هذا وقد بلغت نسبة استخدام الحاسب للعاملين بالجهاز ١٠٠%.

ثانياً: أنظمة وقواعد البيانات:

في ضوء قيام جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بتحقيق أهدافه ومنها إعداد الدراسات والتقارير التي تساعد على تطوير الأداء في قطاع الكهرباء بما يساعد في وضع خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، قام الجهاز بإصدار التقرير الإحصائي السنوي الأول عن مؤشرات إستهلاك الطاقة الكهربائية في الأنشطة الإقتصادية حيث تم تضمن موازنة الكهرباء في مصر والتي تشمل تقييم استخدامات المصادر المختلفة لإنتاج الكهرباء وحساب الفواقد في عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع والتوزيع النهائي للاستخدامات الطاقة الكهربائية. وقد رصد التقرير تطور استهلاك الكهرباء في مصر وكذلك القيمة المضافة لقطاع الكهرباء في الاقتصاد القومي. وقد شمل التقرير استهلاكات الطاقة الكهربائية في ٣١ نشاط اقتصادي رئيسي.

كما تطرق التقرير لعدد من الأنشطة الفرعية مثل التي تندرج تحت نشاط الصناعات التحويلية،وقد ركز التقرر في على استهلاكات الطاقة الكهربائية في الصناعات الكثيفة مثل: الحديد والأسمنت والأسمدة وغيرها.وقد شمل التحليل استهلاكات كل نشاط اقتصادي بالنسبة لاستهلاكات الاقتصادية الإجمالية وكذلك بالنسبة للاستهلاكات الكهرباء لجميع أنواع الاستخدامات على المستوى القومي. كمارصد التقرير توزيع الأنشطة الاقتصادية جغرافياً، كما أوضح أهم ثلاثة أنشطة اقتصادية في كل محافظة من محافظات مصر المختلفة.

كمية ونسبة الطاقة الكهربائية المستهلكة فى الأنشطة الإقتصادية
موزعة حسب المحافظات (مليون ك.و.س)

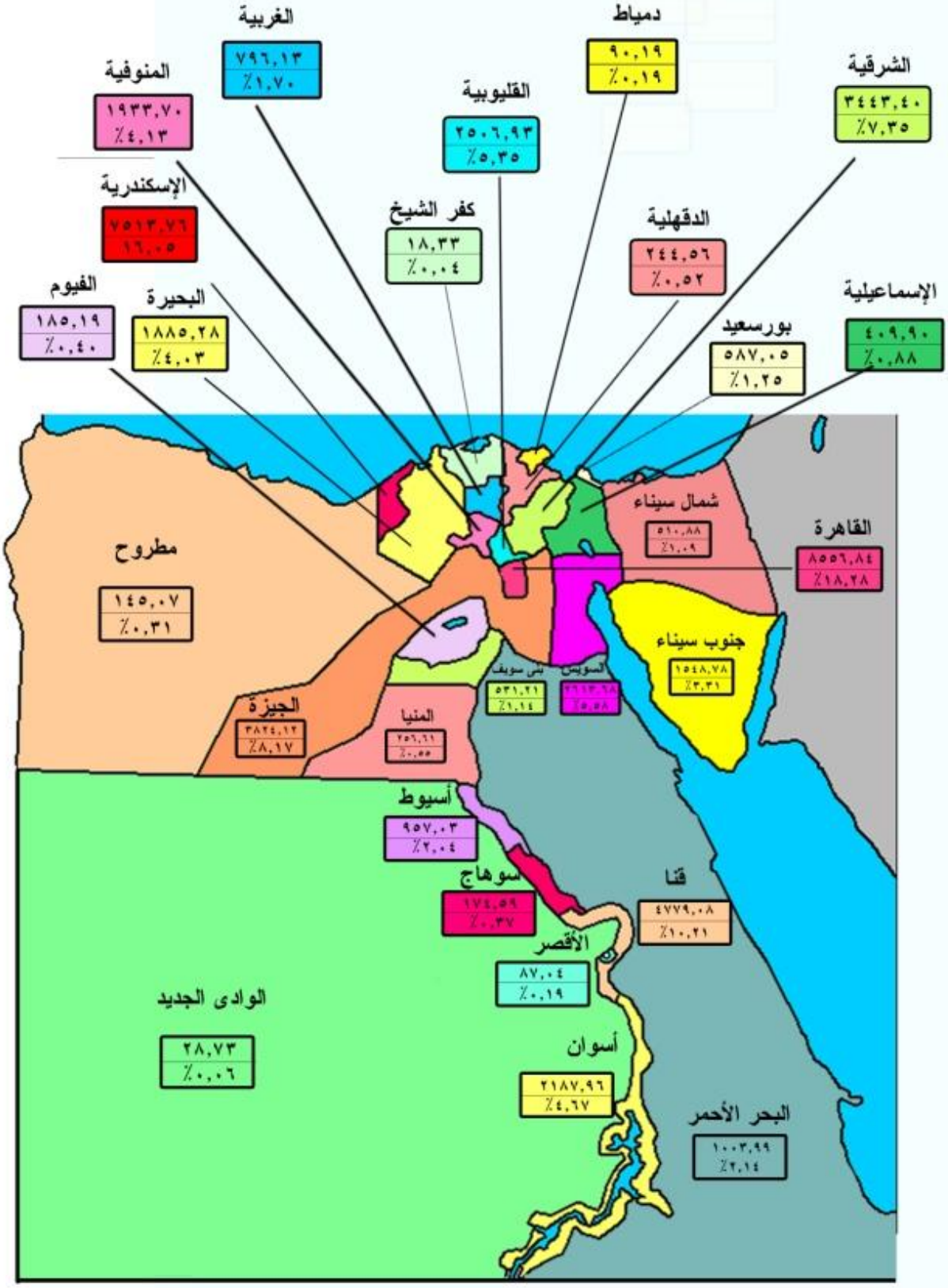

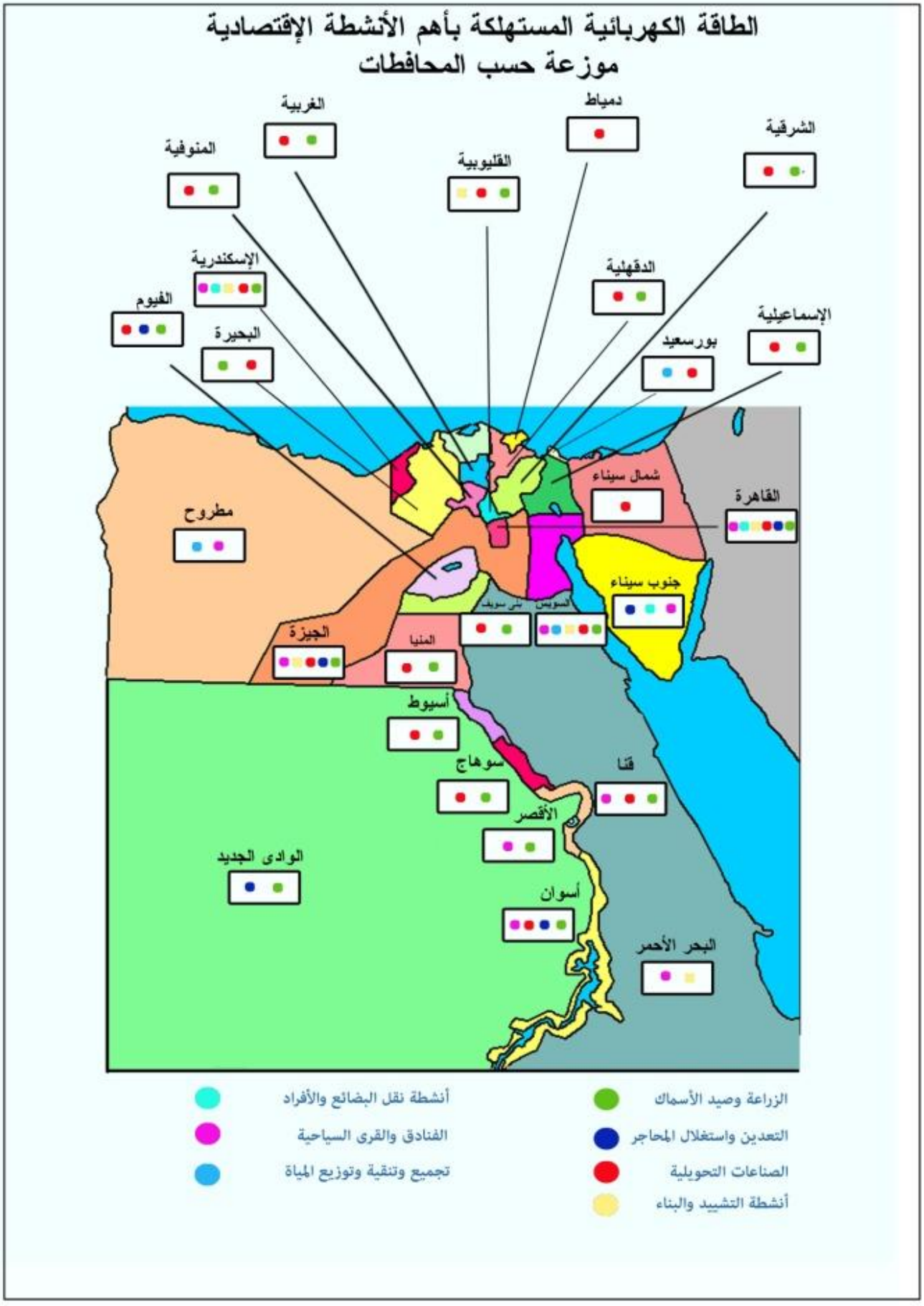
الطاقة الكهربائية المستهلكة بأهم الأنشطة الإقتصادية
موزعة حسب المحافظات
الغربية
دمياط
الشرقية
المنوفية
القليوبية
الإسكندرية
الدقهلية
الفيوم
الإسماعيلية
البحيرة
بورسعيد
شمال سيناء
القاهرة
مطروح
جنوب سيناء
السويس
بني سويف
الجيزة
المنيا
أسيوط
سوهاج
قنا
الأقصر
الوادى الجديد
أسوان
البحر الأحمر
أنشطة نقل البضائع والأفراد
الزراعة وصيد الأسماك
الفنادق والقرى السياحية
التعدين واستغلال المحاجر
تجميع وتنقية وتوزيع المياة
الصناعات التحويلية
أنشطة التشييد والبناء

وبالإضافة لذلك احتوى التقرير على مجموعة من التوصيات منها:

١. هناك اعتماد كبير ومتزايد لقطاع الكهرباء لإنتاج الكهرباء من الوقود الاحفوري حيث بلغت نسبته ٨٩.٩% من إجمالي الطاقة الكهربائية في مصر عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وبلغت بنسبة إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة (المائية والرياح نسبة ٩.٢٥% و٠.٨١%على التوالي وبالتالي مطلوب تكثيف الجهود لرفع نسبة الطاقات المتجددة إلى الهدف المحدد بـ ٢٠% من إجمالي الطاقة الكهربية المستهلكة في عام ٢٠٢٠ أخذاً في الاعتبار التناقص المتوقع في مساهمة الطاقة المائية نظراً لعدم وجود مصادر إضافية منها.

٢. بلغ إجمالي فاقد نشاطي نقل وتوزيع الكهرباء ١٣.٧% من إجمالي الطاقة المنتجة في مصر عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ مما يتطلب تكثيف الجهود لخفض ذلك الفقد وقد يشمل ذلك برامج لتحسين معامل القدرة لدى المستهلكين ووضع الخطط اللازمة لتوزيع الأحمال بما يضمن مستويات مناسبة لتحميل شبكات النقل والتوزيع.

٣. تمثل الصناعات التحويلية نسبة ٦٤% من الطاقة الكهربائية المستهلكة في الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يستلزم الاهتمام ببرامج ترشيد الطاقة في الصناعات التحويلية.

٤. يمثل استهلاك الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة نسبة ٧٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في الصناعة. وهو ما ينعكس على كثافة استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي في مصر. مما يستلزم إعادة هيكلة قطاع الصناعة في مصر ليكون أقل اعتماداً على الطاقة لتوليد قيمة مضافة.

٥. يعادل استهلاك القطاع المنزلي من إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية استهلاك إجمالي الأنشطة الاقتصادية في مصر إلا أن زيادة القيمة المضافة في قطاع الكهرباء ترتبط بزيادة نصيب الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة الاعلى من القطاع المنزلي مما يستلزم توسيع وتطوير كافة الأنشطة الاقتصادية لما لها من تأثير على زيادة القيمة المضافة من الاقتصاد القومي.

وقد قام الجهاز في سبيل إنجاز هذا التقرير بما يلي:

١. وضع دليل تصنيف بكافة الأنشطة الإقتصادية يتطابق مع تصنيف الأنشطة الإقتصادية الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والذي يتطابق مع التصنيف المستخدم في قسم الإحصاء التابع للأمم المتحدة.

٢. تشكيل لجنه تنسيق المعلومات بين الجهاز وشركات توزيع ونقل الكهرباء تضم في عضويتها رؤساء قطاعات نظم المعلومات بكافة الشركات تجتمع بمقر الجهاز بصفة دورية شهريا.

٣. قيام المسؤولين بالجهاز بشرح وتوضيح مفهوم هذا الدليل للعاملين في إدارات نظم المعلومات بشركات توزيع الكهرباء تمهيدا للبدء في تصنييف المشتركين حسب الأنشطة الإقتصادية الواردة بهذا الدليل وكذا لتوحيد المفاهيم والتعاريف المستخدمه في جميع شركات توزيع الكهرباء وقد إستلزم ذلك عقد العديد من الإجتماعات في مقر الجهاز وكذا بالمرور على شركات التوزيع حتى يتم ترسيخ هذه المفاهيم.

٤. تصميم نموذج موحد لجمع بيانات المشتركين بالأنشطة الإقتصادية بكافة شركات توزيع الكهرباء يتضمن البيانات الأساسية مثل { إسم المشترك – عنوان المشترك – القدرة التعاقدية – النشاط الإقتصادي للمشترك – الإستهلاك السنوي ....}.

٥. متابعة شركات توزيع الكهرباء في وضع بيانات كافة المشتركين بالأنشطة الإقتصادية على قاعدة بيانات بكل شركة وتحديث بياناتهم بصفة مستمره.

٦. التعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال بروتوكول التعاون الموقع مع الجهاز في مطابقة بيانات المشتركين بشركات توزيع الكهرباء مع البيانات الموجودة بقاعدة بيانات المنشآت الإقتصادية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبصفة خاصة بيانات إسم المنشأة والعنوان بالتفصيل ونشاطه الإقتصادي.

٧. وضع البرامج اللازمة للقيام بعملية التحليل الإحصائي لإستخراج المؤشرات والنتائج المطلوبة لإعداد هذا التقرير.

ثالثاً: إنشاء دورة نظام الحفظ الرقمي للوثائق بالجهاز:

تم تجهيز آلية للحفظ الرقمي للمستندات والوثائق الصادرة والواردة من وإلى الجهاز، وقد اشتملت هذه الآلية على ما يلي:

١. تحليل دقيق للمستندات والوثائق التي يتم تداولها في مجموعة من وحدات الجهاز.

٢. تحديد نماذج الحفظ الرقمى للوثائق والمستندات

٣. إنشاء نماذج إدخال البيانات على النظام الإلكتروني للحفظ الرقمي

٤. إدخال الوثائق والمستندات الجارية بثلاث إدارات مختلفة (مكتب المدير التنفيذي، حماية المستهلك، التراخيص)

٥. وضع آليات ونماذج للبحث وإسترجاع الوثائق من خلال النظام الإلكتروني للحفظ الرقمي للوثائق.

٦. الحفظ المادي للوثائق في أرشيف مركزي تم تجهيزه بالأثاث اللازم.

٧. التعاقد على تحديث برنامج Jupiter لحفظ الوثائق المستندات.

▪تطوير الموقع الإلكترونى:

الموقع الإلكترونى الجديد للجهاز

قام الجهاز بإعادة تصميم وتطوير الموقع الإلكترونى بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية الحديثة حيث يشتمل الموقع الجديد على مجموعة من التطبيقات التفاعلية مما يجعله بوابة إلكترونية للخدمات التى يقدمها الجهاز.

- ويشتمل الموقع على الآتي:

- نموذج تفاعلى حديث يسمح للعاملين بالجهاز وأعضاء مجلس الإدارة بالدخول عن بعد على الملفات الخاصة بهم وتحميلها، وذلك من خلال أسماء مستخدمين وكلمات مرور خاصة بكل عضو.
- ثلاث قواعد بيانات الأولى تتعلق بخبراء الطاقة فى مصر والثانية بخبراء "الكوميسا" والثالثة للمكتبة الإلكترونية.
- إستطلاع لأراء الزوار حول أهم القضايا التى تتعلق بالكهرباء وذلك للمزيد من التواصل مع مستهلكى الكهرباء ويمكن تغيير الإستطلاع وفقاً للمستجدات.
- منتدى تفاعلى لمستهلكى الكهرباء حيث يمكن للزوار من خلاله طرح موضوعات لتبادل النقاش حول أهم القضايا والمشكلات التى تتعلق بالكهرباء وكذا إبداء الإراء فيما يتعلق بالمستجدات فى عالم الكهرباء.

▪ المكتبة الإلكترونية:

إحدى الخدمات الموجودة بالموقع الإلكترونى الجديد وتتضمن:

- كافة الأبحاث العلمية الحديثة التى قامت شركات الكهرباء(إنتاج – نقل – توزيع) بنشرها سواءً فى المؤتمرات الإقليمية أو الدولية.
- كافة التقارير التى قام الجهاز بإصدارها منفرداً أو بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات الأخرى .
- أهم التقارير العربية والدولية التى تصدر عن التجمعات المعنية بالطاقة (MEDREG - RCREEE-EAPP.... إلخ).
- كافة العروض التقديمية التى قام الجهاز بتقديمها خلال المؤتمرات الداخلية والخارجية، وكذا أهم العروض التقديمية ذات الصلة التي تم تقديمها من قبل الجهات المعنية الأخرى.

هذا بجانب احتواء الموقع الإلكترونى على كافة المعلومات والأنشطة الخاصة بالجهاز وكذا إمكانية تحميل نماذج الحصول والتجديد لتراخيص الطاقة الكهربائية، وأيضاً يمكن إرسال الشكاوى بشكل آلي عن طريق الضغط على نموذج إرسال الشكوى أو إرسال الشكاوى عن طريق نظام الشكاوى الآليCRM.

- سيتم تفعيل وإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ .

▪ وسائل الإعلام الإجتماعى:

▪ - إطلاق صفحة رسمية على "facebook" تحت عنوان "الصفحة الرسمية لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك" وذلك للتواصل مع كافة شرائح المجتمع وخاصة فئة الشباب

▪ - إنشاء صفحة رسمية على "Twitter" تعرض أهم الأخبار الخاصة بأنشطة وخدمات الجهاز

٤. مجال التدريب

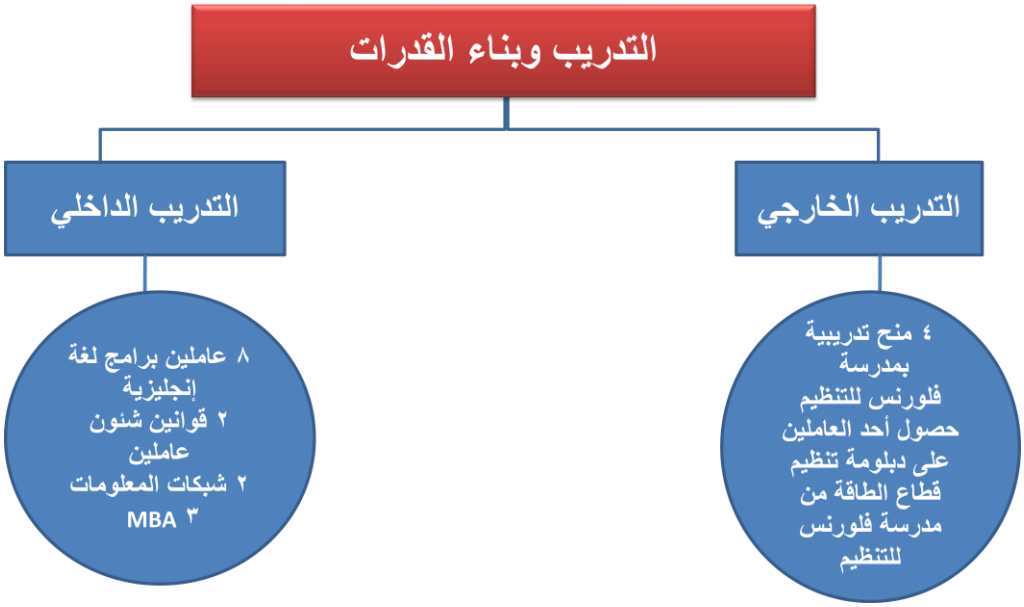

أولاً التدريب الخارجي:

١. تم الحصول على عدد ٤ منح دراسية من School for Regulators Florence لمستوي متقدم في تنظيم الطاقة في مدينة فلورنس بإيطاليا وذلك لمدة أسبوع وقد شارك الجهاز بعدد ٤ متدربين بالإضافة إلى مشاركة الجهاز في هيئة التدريب بالمدرسة.

٢. من خلال برنامج التعاون بين التجمع منظمي الكهرباء والغاز لدول حوض البحر المتوسط (MEDREG) وRegulators Florence School for للعام الثالث على التوالي حصل أحد العاملين على دبلومة في تنظيم قطاع الطاقة وتشمل دورة لمدة أسبوع بمقر مدرسة فلورانس بالاضافة إلى ثمانية أشهر للدراسة عن بعد ثم أسبوع بمقر مدرسة فلورنس للتقييم وقد حصل المتدرب على الدبلومة بتفوق.

ثانياً: التدريب الداخلي:

١. شارك عدد ٤ متدربين من العاملين بالجهاز في البرنامج التدريبي الخاص (CapacityCredit) الذي نظمته الوكالة الألمانية للتعاون الفني على مدى دورتين مدة كل منها ٣ أسابيع بالقاهرة.
٢. تم تدريب عدد ٨ من العاملين على برامج اللغة الإنجليزية.
٣. تم تدريب عدد ٢ من العاملين في مجال قوانين شئون العاملين.
٤. تم تدريب عدد ٢ من العاملين على نظم تكنولوجيا شبكات الحاسب الآلي.
٥. يتبني الجهاز برنامج لحصول العاملين على ماجستير إدارة الأعمال (MBA) في المجالات المختلفة ومن خلال هذا البرنامج يتم حالياً تمويل تكاليف الدراسة لعدد ٣ من العاملين بالجهاز حيث من المتوقع حصولهم على درجة (MBA) خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

٥. مجال شئون الجهاز:

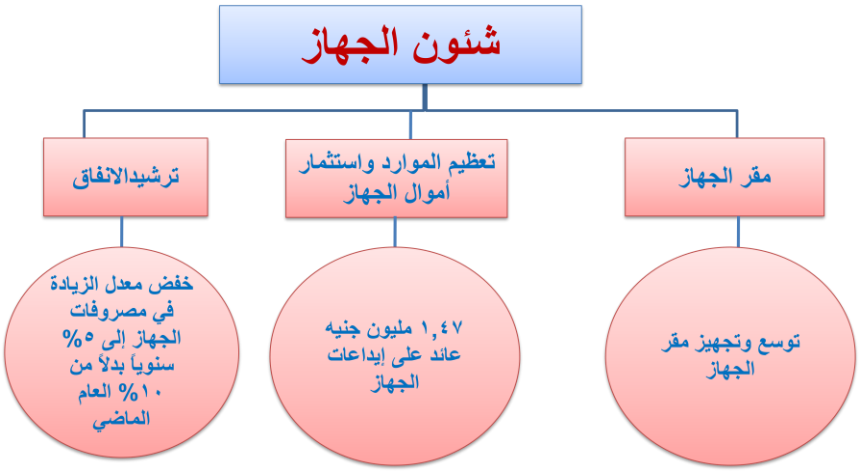

- تم تنفيذ خطة الجهاز الإستثمارية للعام المالي ٢٠١١/٢١٠ بنسبة حوالي ٢٦.٤% لعدم تمكن الجهاز من توفير احتياجاته من الأجهزة المطلوبة لعدم إنتاجها محلياً. ونظراً للظروف التي تمر بها البلاد حالياً فقد تعذر إعادة الإجراءات وهي (شهادة وزارة الصناعة لعدم الإنتاج المحلي للأصناف المطلوبة، موافقة مجلس الإدارة على الشراء من الخارج، إعادة الطرح طبقاً للمواعيد القانونية). علماً بأنه سيتم توفير تلك الأصناف من الخارج خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.
- تم استكمال تأثيث الدور الخامس بمبني الدراسات والتصميمات التابع للشركة القابضة لكهرباء مصر وذلك لإستيعاب توسعات الجهاز، وذلك على النحو التالي:-

١. تم الإنتهاء من إستكمال نظام تأمين المبني ضد الحريق فيما يخص الدور الخامس المؤجر حديثاً.
٢. تم الإنتهاء من إستكمال نظام كاميرات المراقبة الداخلية
٣. تم الإنتهاء من الأعمال اللازمة من التشطيبات (الدهانات – الآرضيات – بعض الاصلاحات).
٤. تم الإنتهاء من شبكة الاتصالات الداخلية
٥. تم الإنتهاء من تركيب الأثاث وتركيب الأجهزة

هذا وقد تم تسكين الدور الخامس بالكامل بعد الإنتهاء من التشطيبات.

تعظيم موارد الجهاز:

- ❖ تطبيقاً للمادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإعادة تنظيم الجهاز فيما يخص استثمار أموال الجهاز فقد تم الحصول على فوائد دائنة على أرصدة الحساب الموحد للجهاز بالبنك المركزي المصري تقدر بحوال ١.٤٧٨ مليون جنيه وتمثل حوالى ٣٤.٣ % من إجمالي أجور العاملين بالجهاز.
- ❖ ارتفاع ايرادات النشاط الجاري إلى ٩.٩٥٦ مليون جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٩.٥٥٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤.٢%.
- ❖ بلغ جملة الفائض للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٤.١٢٥ مليون جنيه.

ترشيد الإنفاق:

١. تمت المراجعة الدورية لكافة عقود الصيانة وتقييمها إقتصاديا وفنيا وبما لايخل بتأمين نظم التشغيل والحفاظ علي الأصول المملوكة للجهاز ومن ناحية أخري ضمان الإستفادة القصوي من هذه العقود وقد أنتهت الدراسة إلي جدوي إجراء الإعتماد علي صيانة الأجهزة والبرامج علي الزيارات الفنية مدفوعة الأجر بديلا عن العقود السنوية.
٢. تم الاعتماد على الموقع الاليكتروني للجهاز لنشر الإعلانات التفصيلية للوظائف والمناقصات الخاصة بالجهاز مع التنوية عنها في الصحف مما أدى إلى وفر كبير.
٣. تم الاستمرار في سياسة التأجير للسيارات بدلاً من الشراء بما يوفر حوالي ٣٥% من إجمالي تكلفة الشراء.

التقرير المالى للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١

ملخص النشاط المالي للجهاز عن العام المالي ٢٠١٠- ٢٠١١

السياسات المحاسبية

- ❑ الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٠٠٦.
- ❑ تم تقييم المنصرف من المخازن على أساس المتوسط المتحرك.
- ❑ تم احتساب إهلاك الأصول على أساس سياسة القسط الثابت ووفقاً للمعدلات الآتية:-

- أثاث ومعدات مكتبية بمعدل ١٠%.
- الآت ومعدات بمعدل ١٠%.
- وسائل نقل بمعدل ٢٠%.
- أصول غير ملموسة بمعدل ٢٥%.

الموقف الضريبي:

يقوم الجهاز بسداد الضريبة الدخلية في المواعيد المحددة قانوناً والمنصوص عليها بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

يقوم الجهاز بسداد كل من ضريبة الأرباح التجارية، الصناعية، ضريبة الدمغة، وضرائب كسب العمل طبقاً للمواعيد القانونية

أولاً :- الايرادات

بلغت إجمالي الإيرادات خلال الفترة من ٢٠١٠/٧/١ وحتي ٢٠١١/٦/١ حوالي مبلغ ١١.٤٤٦ مليون جنيه بيانها كالتالي:

البيان	ربط	فعلى٢٠١٠/٢٠١١	نسبة التنفيذ	فعلى٢٠٠٩/٢٠١٠
ايرادات النشاط:				
خدمات مباعة	١٣٠٠٠٠٠٠	٩٩٥٦٨٣٤.٢٠	%٧٦.٦	٩٥٥٧٠١٥.١١
ايرادات وارباح واستثمارات:				
تعويضات وغرامات	٤٠٠٠٠	٠	%٠	٣٠٠
ايرادات سنوات سابقة	١٠٠٠٠٠	٣٧.٩٨	%٠.٠٤	٠
ايرادات وارباح اخرى	١٠٠٠٠	١١٦٤٨.٣٦	%١١٦.٥٠	١٥٧٠٦.١٠
فوائد دائنة	١٦٥٠٠٠٠	١٤٧٨٢٤٥.٩٤	%٨٩.٦	١٣٠٤٣٠١.١٢
الاجمالى	١٤٨٠٠٠٠٠	١١٤٤٦٧٦٦.٤٨	%٧٧.٣	١٠٨٧٧٣٢٢.٣٣

ثانياً: المصروفات:

أ-الأجور:

بلغ إجمالي المنصرف على الأجور خلال الفترة حتي ٢٠١١/٦/٣٠ مبلغ ٤.٢ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٩٣.٤٢% وبيانها كالتالي:

البيان	الربط	فعلي	نسبة التنفيذ	فعلى٢٠٠٩/٢٠١٠
أجور نقدية	٤٠١١٠٩١	٣٨٧٥٠١٨.٠٣	%٩٦.٦	٢٧٠٢٠٣١.٩٩
أجور عينية	٢٧٢٠٠٠	١٨٨٨٧١.٨٨	%٦٩.٤	١٣٧٥٦٧.٠٣
مزايا تأمينية	١٦٢٧٣١	١٣٩٩٣٧.٨١	%٨٦	١٣٥٨٤٠.٥٧
إعتماد إجمالي لم يوزع	٥٤١٧٨	٠	٠	
الاجمالي	٤٥٠٠٠٠٠	٤٢٠٣٨٢٧.٧٢	%٩٣.٤٢	٢٩٧٥٤٣٩.٥٩

ب – التكاليف والمصروفات:-

❖ بلغت إجمالى مصروفات النشاط خلال الفترة حتى٣٠/٦/٢٠١١ حوالي ٤ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٨٤.١٥% وبيانها كالتالى:

البيان	ربط	فعلى	نسبة التنفيذ	فعلى٢٠٠٩/٢٠١٠
خامات ومواد وقطع غيار	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٣٦١.٦٩	%٦٠.١٢	١٦٧٦٥٧.٥٠
المصروفات	٢٨٣٠٠٠٠	٢٧٩٩٢٦١.٣٦	%٩٨.٩١	٢٤٤٦٩٩٠.٠٣
اعباء وخسائر	١٥٥٥٠٠٠	٩٦٢٩٠٤.٧٠	%٦١.٩٢	١١٦٠٥٣١.٨١
الاجمالى	٤٦٨٥٠٠٠٠	٣٩٤٢٥٢٧.٧٥	%٨٤.١٥	٣٧٧٥١٧٩.٣٤

ثالثاً: صافي أرباح النشاط:-

بلغ صافي أرباح النشاط قبل الضريبة عن الفترة من ٢٠١٠/٧/١وحتى٢٠١١/٦/٣٠ مبلغ ٤.١٢ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ٥٨.٧٧%

البيـــان	الربط	فعلى٢٠١١/٢٠١٠	نسبة التنفيذ	فعلى٢٠١٠/٢٠٠٩
الفائض قبل الضريبة	٧٠٢٠٠٠٠	٤١٢٥٥١٣.٧٦	%٥٨.٧٧	٥١٥٨٣٧٩.٢٥
(-)				
ضرائب الدخل (%20)	١٤٠٥٠٠٠	٨٢٥١٠٢.٧٥	%٥٨.٧٣	١٠٣١٦٧٥.٨٥
(=)				
صافي الربح	٥٦١٥٠٠٠	٣٣٠٠٤١١.٠١	%٥٨.٧٨	٤١٢٦٧٠٣.٤

الرد على الملاحظات الواردة للتقرير السنوى للجهاز المركزى للمحسابات عن مراجعة الحساب الختامى عن المالى ٢٠١١/٢٠١٠ لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء.

- يرجع انخفاض الفائض الفعلى عن المستهدف لانخفاض الايرادات الخاصة بالنشاط الجارى والذى يتضمن حصيلة منح ودراسة وتجديد التراخيص للشركات العاملة فى مجال الكهرباء،والتى يتم تقديرها على اساس ما أظهرته موازنات تلك الشركات بكميات الطاقة المستهدفه خلال تلك المدة، علما بانه لم يتم زيادة رسوم تلك الانشطة من قبل الجهاز منذ تقريرها بالرغم من الزيادات الحتمية التى تقابلها تكاليف ومصروفات أنشطة الجهاز.

- **رابعاً:الاصول:-**

- بلغت جملة الاصول فى ميزانية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغا وقدره ٢٨مليون جنيه وبيانها كالتالى :-
- بلغت الأصول طويلة الأجل حوالي ١.٢٧ مليون جنيه
- بلغت الأصول المتداولة حوالي ٢٦.٧٥ مليون جنيه

خامساً: الإلتزامات:-

- بلغت جملة الالتزامات فى ميزانية٢٠١٠/٢٠١١مبلغ ٢٨ مليون جنيه وكان بيانها كالتالى :-
- صافي حقوق الملكية ٢٦.٧ مليون جنيه
- والالتزامات قصيرة الأجل ١.٣٥ مليون

سادساً: الاستخدامات الاستثمارية:-

ربط العام ٢٠١٠/٢٠١١	فعلى	نسبة التنفيذ	مصادر التمويل	
			فائض مرحل	مخصصات (اهلاك)
١٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٣٢٨.٥٠	%٢٦.٤٣	--	%١٠٠

- ❖ يرجع عدم تحقيق الخطة الاستثمارية بما يتناسب مع الربط المعتمد لعدم تمكن الجهاز من توفير احتياجاته من الاجهزة المطلوبة لعدم انتاجها محليا.
- ❖ ونظرا للظروف الحالية فقد تعذر اعادة الاجراءات وهى (شهادة وزارة الصناعة بعدم انتاج المنتج محليا- موافقة مجلس الادارة على شراء من الخارج- اعادة طرح طبقا للمواعيد القانونية)لشراء الاجهزة للمطلوبة من الخارج.
- ❖ علما بانه سيتم توفير هذه الاحتياجات من الخارج خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.